الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

٣١٥ بيسة

www.alroya.om
info@alroya.info
alroyanewspaper

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

الإثنين ٢١ من شعبان ١٤٤٧ هـ الموافق ٩ فبراير ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٢٨٤ | 12 صفحة | Monday 9 February 2026 - issue No (4284)

عُمان تحتفل بـ«يوم الصناعة».. و3.49 مليار ريال استثمارات أجنبية

مسقط- الرؤية

تحتفل سلطنة عُمان ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، بيوم الصناعة العُمانية، والذي يُوافق التاسع من فبراير من كل عام، وتأتي احتفالية هذا العام تحت شعار «من عُمان إلى العالم.. صناعة تنافسية ورؤية عالمية». وتنظم وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار يوم الأحد المقبل فعالية تحت شعار «من عُمان إلى العالم.. صناعة تنافسية ورؤية عالمية»، برعاية معالي عبد السلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني، وحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة والمسؤولين بالقطاعين الحكومي والخاص؛ وذلك في فندق قصر البستان بمسقط. وارتفع حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي إلى ٣,٤٩٠ مليار ريال عُماني خلال عام ٢٠٢٥، مسجلًا زيادة بنسبة ٢٤,٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، الذي بلغ فيه ٢,٨٠٠ مليار ريال عُماني، بما يعكس تصاعد ثقة المستثمرين بالقطاع الصناعي وبيئته الاستثمارية.

ملف خاص

المواطن يرسم أولويات المرحلة في «معًا نتقدم»

السيد ذي يزن يرعى انطلاق النسخة الرابعة من الملتقى

- الحارثي: مباركة سامية لمقترح عقد «معًا نتقدم» في المحافظات بالتناوب مع الملتقى الرئيسي
- الحكومة عكفت على معالجة الأوضاع القائمة وتحسين الوضع المالي
- سيناريوهات متعددة للتعامل مع المتغيرات الإقليمية والعالمية المؤثرة علينا
- نقلة نوعية في التحول إلى اللامركزية باعتبارها هدفًا محوريًا في «عُمان 2040»
- إطلاق برنامج وطني لتمكين القطاع الخاص وتشخيص التحديات وتعزيز المُمكنات
- تنفيذ برامج وسياسات لمعالجة تحديات الواقع وزيادة دخل المواطن
- مؤشرات على إحلال القيادات تدريجيًا في القطاع الخاص

الرؤية- ريم الحامدية

رعى صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، أمس، افتتاح أعمال ملتقى «معًا نتقدم» في نسخته الرابعة، والذي تنظمه الأمانة العامة لمجلس الوزراء كلّ عامٍ؛ امتثالًا للتوجيهات السامية لجلالة السلطان المُعظم- حفظه الله ورعاه- بتعزيز التواصل بين الحكومة والمُجتمع، والاستماع إلى آراء المُواطنين ومقترحاتهم وتطلعاتهم في شتى المجالات.

3-2

مرسوم سلطاني بتعيين سفير في «الخارجية»

مسقط- العُمانية

أصدر حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم- حفظه الله ورعاه- أمس مرسومًا سلطانيًّا ساميًا، فيما يأتي نصّه:

مرسوم سلطاني رقم (٢٤/ ٢٠٢٦) بتعيين سفير في وزارة الخارجية

نحن هيثم بن طارق سلطان عُمان. بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة، وعلى قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٢/ ٢٠٢٥، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، رسمنا بما هو آتٍ: المادة الأولى: يُعين ناصر بن سليمان بن حمد الحارثي في وظيفة سفير في وزارة الخارجية ويمنح الدرجة الخاصة. المادة الثانية: يُنشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من تاريخ صدوره. صدر في: ٢٠ من شعبان سنة ١٤٤٧هـ الموافق: ٨ من فبراير سنة ٢٠٢٦م.

جلالة السلطان يتلقى رسالة خطية من رئيس الفلبين

استعراض فتح آفاق أوسع للشراكة الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين

مسقط- العُمانية

تلقى حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- رسالةً خطيةً من فخامة فرديناند رومالديز ماركوس الابن، رئيس جمهورية الفلبين، تتصل بعلاقات الصداقة والتعاون القائم بين سلطنة عُمان وجمهورية الفلبين الصديقة، وسبل تعزيزها في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

تسلم الرسالة معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية، خلال استقباله معالي ماريا تيريزا لازارو، وزيرة الخارجية بجمهورية الفلبين، التي تقوم بزيارة رسمية إلى سلطنة عُمان. واستعرض الجانبان خلال المُقابلة علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، واهتمامهما بفتح آفاق أوسع للشراكة بينهما في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والسياحية. كما تطرق الجانبان إلى سبل تطوير التعاون في مجال التعليم والتدريب المهني والتكنولوجي والتحول الرقمي، فضلًا عن تشجيع الشراكة بين المؤسسات المختصة بالأمن الغذائي والزراعة والصناعات السمكية وفي قطاعات الطاقة، والنقل، والخدمات اللوجستية.

وعلى الصعيد السياسي، أكد الوزيران على أهمية استمرار المشاورات بينهما بصورة منتظمة لمتابعة فرص وبرامج التعاون وتبادل الآراء في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتطوير آليات التواصل الدبلوماسي. كما بحث الجانبان عددًا من المستجدات في منطقتي الشرق الأوسط والآسيان وأعربا عن توافق الرؤى السياسية بين بلديهما إزاء مختلف القضايا الإقليمية والعالمية وأهمية الحوار والتنسيق في دعم الاستقرار والسلم الدوليين.

امتثالاً للتوجيهات السامية بتعزيز التواصل بين الحكومة والمجتمع

السيد ذي يزن يرعى انطلاق النسخـــة الرابعة من «معًا نتقدَّم».. و2000 مواطن من مختلف المحافـــظات يساهمون في رسم الأولويات

- الحارثي: مباركة سامية لمقترح عقد «معًا نتقدم» في المحافظات بالتناوب مع الملتقى الرئيسي
- عُمان سعت لاستعادة الثقة والعمل وفق مسارين اقتصاديين حذرين ومتكاملين
- الحكومة عكفت على معالجة الأوضاع القائمة وتحسين الوضع المالي

رعى صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، أمس، افتتاح أعمال ملتقى «معًا نتقدم» في نسخته الرابعة، الذي تنظمه الأمانة العامة لمجلس الوزراء كلّ عام؛ امتثالًا للتوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم- حفظه الله ورعاه- بتعزيز التواصل بين الحكومة والمجتمع، والاستماع إلى آراء المواطنين ومقترحاتهم وتطلعاتهم في شتى المجالات. الملتقى- الذي يُختتم اليوم الإثنين- تضمن في يومه الأول عددًا من الجلسات النقاشية والحوارية، تتناول موضوعاتها محاور حيوية تلامس الاهتمام المجتمعي وتسهم في التنمية الوطنية الشاملة، منها محور رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وتطلعات الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية، وتنمية المحافظات ودورها في تعزيز الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية، إضافة إلى الإعلان عن الفرق الفائزة في برنامج «صناع الأفكار- هامات».

الرؤية- ريم الحامدية

مباركة سامية

وفي مستهل الملتقى، كشف معالي الشيخ الفضل الحارثي الأمين العام لمجلس الوزراء عن المباركة السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- لمقترح إقامة ملتقى «معًا نتقدم» في محافظات سلطنة عُمان، بالتناوب بين عقد الملتقى الرئيسي في محافظة مسقط لمناقشة القضايا الاستراتيجية، فيما يُخصص العام الذي يليه لعقد لقاءات حوارية مُركَّزة في المحافظات لمناقشة القضايا التنموية المحلية؛ حيث سيقوم أبناء كل محافظة باختيار الموضوعات التي تهمهم ويرغبون في مناقشتها، وسيتم التسجيل عبر المنصة المخصصة، وذلك استجابة لمطالب المجتمع في النسخ السابقة بإقامة الملتقى خارج محافظة مسقط.

وقال معاليه- في الكلمة الافتتاحية- إن ملتقى «معًا نتقدم» يُعد منصة فاعلة لتعزيز الشراكة المجتمعية تعكس مستوى الوعي المتنامي لرسم أولويات المرحلة المقبلة بمشاركة أكثر من ٢٠٠٠ مواطن من مختلف محافظات سلطنة عُمان.

الجلسة الأولى

وعقدت الجلسة الأولى منب الملتقى بعنوان «رؤية عُمان ٢٠٤٠.. واقع الإنجاز وآفاق التقدم»، وقال معالي الدكتور خميس بن سيف الجابري وزير الاقتصاد إن سلطنة عُمان مرت بتحولات اقتصادية كبيرة، إذ شكّل عام ٢٠٢١ مرحلة دقيقة اتسمت بتحديات حادة، في ظل وضع اقتصادي سلبي، وارتفاع الدين العام، وتراكم الالتزامات على الحكومة. وأضاف معاليه أنه في هذا السياق، برزت الحاجة المُلحّة إلى استعادة الثقة، بالتوازي مع متطلبات تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠»؛ ما استدعى العمل وفق مسارين حذرين ومتكاملين؛ تمثل الأول في معالجة الأوضاع القائمة وتحسين الوضع المالي، فيما ركز المسار الثاني على بناء منظومة شاملة قادرة على دعم الاستدامة وتعزيز النمو على المدى الطويل، مشيرًا إلى أن الفارق بين مسار الخطط الخمسية التقليدية ومسار التنمية ضمن رؤية «عُمان ٢٠٤٠» يكمن في أن الرؤية تُركِّز على التحولات النوعية في الأداء التنموي، خاصةً في تنفيذ المشاريع بالمحافظات ورفع كفاءة الإنجاز.

وأضاف الجابري أن مسار رؤية «عُمان ٢٠٤٠» كان يتطلب أولًا إيجاد تحولات جذرية، مؤكدًا أن التحول إلى اللامركزية يعد الهدف الذي تسعى إليه الرؤية، وقد أظهرت المؤشرات تحقيق نقلة نوعية في هذا المسار.

وبين معالي الدكتور وزير الاقتصاد خلال الجلسة أن القطاع الخاص يعد المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، إلّا أنه يحتاج إلى مزيد من الممكنات ليقود مسيرة التنمية، وتم إطلاق برنامج وطني لتمكين القطاع الخاص وتشخيص التحديات التي يواجهها، والممكنات الداعمة له للارتقاء بهذا القطاع.

وردًا على سؤال الجمهور حول موعد زيادة دخل الفرد، أوضح معالي الدكتور خميس الجابري وزير الاقتصاد، أن تحديات الواقع تختلف عن طموحات المستقبل، مشيرًا إلى أن العمل جارٍ على تنفيذ برامج وسياسات تستهدف معالجة هذه التحديات، بما ينعكس تدريجيًا على تحسين مستوى دخل الفرد وتعزيز استقرار الاقتصادي.

وأوضح وزير الاقتصاد أن المرحلة المقبلة تتطلب إيجاد قنوات فعّالة لربط المتطلبات الوظيفية بمخرجات التعليم، مع تأهيل الطلبة، وتوفير برامج تدريبية مناسبة لهم، مضيفًا أن هناك مؤشرًا لإحلال القيادات بشكل تدريجي في مؤسسات القطاع الخاص؛ سواء على مستوى القيادات العليا، أو القيادات المتوسطة، أو حتى في المسارات المهنية والفنية، وذلك ردًا على سؤال الطالبة التي ناقشت قضية تعمين القيادات في القطاع الخاص.

وتعليقًا على سؤال الدكتور محمد بن عوض المشيخي حول مستوى الإنفاق على البحث العلمي ومدى توافقه مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، أشار معالي وزير الاقتصاد، إلى أن البحث العلمي يعد ركيزة أساسية من ركائز الرؤية، ضمن أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي. وأوضح معاليه أن الحديث عن تمويل البحث العلمي يستلزم التمييز بين أكثر من مسار، مبينًا أن هناك فرقًا بين تمويل منظومة البحث العلمي في سلطنة عُمان بمختلف مساراتها، وبين التمويل المخصص لمؤسسات بعينها تعنى بالبحث العلمي. وأضاف معاليه أنه من الضروري عدم حصر البحث العلمي في جهة واحدة، وإنما النظر إليه كحراك متكامل يشمل المؤسسات التعليمية، والجهات الحكومية، والشركات، والقطاع الخاص، مشيرًا إلى أن الدول التي تصل فيها نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى مستويات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، تحتسب لديها جميع الأنشطة البحثية في مختلف القطاعات.

وأكد معاليه أن ما نحتاجه هو ترسيخ ثقافة البحث العلمي كممارسة مجتمعية ومؤسسية شاملة، لا كمجرد بند تمويلي، معربًا عن أمله في الارتقاء بمستويات الإنفاق، ومشيرًا إلى أن هناك أنشطة وحراكًا بحثيًا قائمًا في السلطنة قد لا يكون مرصودًا بالكامل ضمن الأرقام الحالية. وبين معاليه أن العمل جار لتعزيز هذا الجانب، والوقوف على حجم الحراك البحثي الحقيقي؛ بما يُسهم في تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، مؤكدًا أهمية تكامل الجهود بين مختلف القطاعات في دعم البحث العلمي والتجارب التطبيقية ذات الأثر الاقتصادي والتنموي.

تنافسية الاقتصاد الوطني

من جانبه، استعرض معالي الدكتور سعيد بن محمد الصقري المستشار الاقتصادي في مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية خلال الجلسة النقاشية الأولى لملتقى «معًا نتقدم» دور المكتب في زيادة وتسريع وتيرة تنافسية الاقتصاد العُماني وأهمية قيادة استشراف المستقبل في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وسلط الصقري الضوء على أهمية إنشاء مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، مشيرًا إلى أن سلطنة عُمان انتقلت من مرحلة التعافي إلى مرحلة النمو الاقتصادي، وهو ما استدعى وجود جهة مركزية تعنى بقيادة هذا التحول.

وأوضح معاليه أن المكتب معني بمتابعة الاستراتيجية العليا للاقتصاد الوطني، والإشراف على تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، إلى جانب متابعة الأداء الاقتصادي، وأداء قطاعات التنويع الاقتصادي، ورصد المؤشرات الاقتصادية المختلفة، كما يضطلع المكتب بدور التشخيص الدوري والمستمر للتحديات التي تواجه الاقتصاد، واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

وذكر الصقري أن من بين أدوار المكتب زيادة وتسريع وتيرة تنافسية الاقتصاد العُماني، وأهمية استشراف المستقبل في قيادة العمل الاقتصادي، وفتح قنوات حوار مستمرة مع القطاع الخاص؛ بما يعزز الشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد. وأشار معاليه إلى أن الاقتصاد العُماني يتأثر بعدد من المتغيرات العالمية؛ أبرزها: التحول نحو الطاقة المتجددة، وتطورات الذكاء الاصطناعي، والتغيرات الجيوسياسية، والتحولات الديموغرافية، لافتًا إلى أن سلطنة عُمان تعمل على استشراف هذه المتغيرات ووضع سيناريوهات للتعامل معها، وتعظيم الفرص الناتجة عنها.

وأضاف معاليه أن هناك تحولًا تدريجيًا نحو الاعتماد بشكل أكبر على الطاقة المتجددة، في إطار تعزيز الاستدامة ودعم التنمية الاقتصادية، موضحًا أن هناك هدفًا واضحًا بحلول ٢٠٤٠ بألّا تقل مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء عن ٣٥ إلى ٤٠٪.

وأوضح معاليه أن مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يُسهم في تحقيق مركزية اتخاذ القرار بين الجهات الاقتصادية المختلفة، والموازنة بين متطلبات الإنفاق العام واستدامة الموارد المالية، إلى جانب إشرافه على مركز عُمان المالي العالمي؛ بما يدعم الاستقرار المالي ويعزز جاذبية الاقتصاد الوطني.

وحول قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل للباحثين عن عمل، بيّن معاليه أن الخطة الخمسية العاشرة أسهمت في توليد نحو نصف مليون فرصة عمل جديدة، لترتفع إجمالي عدد الموظفين إلى ما بين مليونين ومليونين ونصف المليون موظف. وأضاف أنه من المتوقع أن تسهم الخطة الخمسية الحادية عشرة في توفير نحو ٧٠٠ ألف فرصة عمل.

وأوضح معالي المستشار أن دخل الفرد في سلطنة عُمان يعطي في بعض الأحيان انطباعات أن القوة الشرائية ليست قوية، غير أن القوة الشرائية مرتبطة بمتوسط دخل الفرد الذي يُعد في سلطنة عُمان ضمن تصنيف «متوسط- عالٍ»، ولذلك فإن القوة الشرائية في سلطنة عُمان جيدة.

> الجابري: القطاع الخاص يحتاج للمزيد من المُمكنات ليقود مسيرة التنمية
>
> إطلاق برنامج وطني لتمكين القطاع الخاص وتشخيص التحديات وتعزيز المُمكنات
>
> نعمل على تنفيذ برامج وسياسات لمعالجة تحديات الواقع وزيادة دخل المواطن
>
> مؤشرات على إحلال القيادات تدريجيًا في القطاع الخاص
>
> لا ينبغي حصر البحث العلمي في جهة واحدة.. وإنما هو حراك متكامل يشمل الجميع
>
> نحتاج لترسيخ ثقافة البحث العلمي كممارسة مجتمعية ومؤسسية شاملة

تطلعات الاستثمار

وحملت الجلسة الثانية من الملتقى عنوان «تطلعات الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية»، وقال معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني إن هناك ثوابت يتبعها الجهاز في استثماراته، أبرزها الربحية، مؤكدًا أن رؤية «عُمان ٢٠٤٠» تمثل البوصلة الأساسية في توجيه الاستثمارات.

وأضاف معاليه أن هناك متغيرات مستمرة في مجال الاستثمار، مشددًا على ضرورة المرونة الكافية لمواكبة هذه المتغيرات، واغتنام الفرص الواعدة.

وأوضح رئيس جهاز الاستثمار العُماني أن الاستثمارات داخل السلطنة تمثل نحو ٦٢٪ من محفظة الجهاز، وتختلف نسبتها بحسب القيمة السوقية والأولوية في دعم الاقتصاد العُماني، بينما تمثل الاستثمارات الخارجية حوالي ٣٨٪ وتمثل بُعدًا عُمانيًا.

وأكد المرشدي حرص الشركات التي تم حلّها التابعة للجهاز أن لا يبقى أي مُسرَح دون عمل، غير أنه أشار إلى أن هناك نسبة قليلة أقل من ١٪ لم تتمكن من الحصول على وظيفة بسبب عدم التوافق مع الفرص المطروحة. وأكد رئيس جهاز الاستثمار أن الجهاز لا يستثمر في بيع أو شراء العملات الرقمية؛ بل يركز على تطوير الكفاءات العُمانية وبناء القدرات المرتبطة بتقنيات تعدينها.

من جانبه، قال معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، إن قطاع الصناعات التحويلية يعد من أكبر القطاعات؛ حيث يساهم بنسبة ١٠٪ في الناتج المحلي، مشيرًا إلى نمو القطاعات غير النفطية بنسبة ٨,٣٪، مؤكدًا أن قطاع الصناعات التحويلية يحظى بالمركز الثاني بعد قطاع النفط والغاز في جذب المستثمرين. وأكد معاليه أن هناك أثرًا مباشرًا على الصناعات التحويلية، ومن الضروري تعظيم المحتوى المحلي وضرورة وجود خطة واضحة لتحقيق ذلك. وأضاف أن الخطة الصناعية المعتمدة بُنيَت على المزايا التنافسية والنسبية التي تتمتع بها السلطنة. وأوضح معالي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الإعلان عن السعر الموحَّد لرحلات سلالة بعد أسبوعين.

> الجابري: القطاع الخاص يحتاج للمزيد من المُمكنات ليقود مسيرة التنمية
>
> إطلاق برنامج وطني لتمكين القطاع الخاص وتشخيص التحديات وتعزيز المُمكنات
>
> نعمل على تنفيذ برامج وسياسات لمعالجة تحديات الواقع وزيادة دخل المواطن
>
> مؤشرات على إحلال القيادات تدريجيًا في القطاع الخاص
>
> لا ينبغي حصر البحث العلمي في جهة واحدة.. وإنما هو حراك متكامل يشمل الجميع
>
> نحتاج لترسيخ ثقافة البحث العلمي كممارسة مجتمعية ومؤسسية شاملة

وفيما يتعلق بمشروع طريق «سنت- وادي الأعلى» الذي توقف منذ عام ٢٠١٢ لعدة أسباب؛ منها اعتراض بعض الأهالي على مسار الطريق، وتوقف العمل مع المقاول السابق، مُعلنًا أنه سيتم إسناد المشروع من جديد خلال الشهرين المقبلين.

من جانبها، قالت سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجية وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار إنه جرى إنشاء منظومة متكاملة لأصحاب المصلحة داخل حالة «استثمر في عُمان» تُعنى بتقديم إطار واضح ومحدد للاستثمارات، مشيرة إلى التعامل مع حوالي ١١٠ طلبات استثمارية منها ٥٩ طلبًا نشطًا تم توطينها أو ما زالت في طور إعداد دراسات الجدوى وتأسيس الشركات، بينما تم توطين ٣٢ مشروعًا وتسهيل ومعالجة ٨ مشروعات والترويج لها. وبيَّنت سعادتها أن الاستثمارات الموطَّنة عبر حالة «استثمر في عُمان» تضمنت ٨ مشروعات استراتيجية من خلال فريق التفاوض الوطني الذي أسهم في ضمان استثمارات تصل قيمتها إلى ٢,٥ مليار ريال عُماني.

وأكدت أن هناك عددًا من المستثمرين وسّعوا استثماراتهم في سلطنة عُمان بفضل الحوافز الاستثمارية التي توفرها الحكومة.

أما سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان فقد شدد على أن الغرفة شريك استراتيجي في كل ما من شأنه تعزيز الناتج المحلي، وظيفتها حرصها على دعم المبادرات والقطاعات الحيوية بما في ذلك الاستثمار والسياحة والتقنيات الرقمية. وتحدث سعادته عن منتدى صحار للاستثمار، وما حققه من إنجازات؛ حيث استقطب أكثر من ٩٠٠ مستثمر أجنبي، وشهد عرض ٥٠ فرصة استثمارية مدعومة بدراسات جدوى مبدئية، بقيمة إجمالية تتجاوز ٣٠٠ مليون ريال عُماني. وأضاف أن الغرفة نظمت لقاءً للروّاد التنفيذيين في قطاع الاقتصاد الرقمي؛ ليكون منصة جامعة لمناقشة التحديات، وتبادل الرؤى، وإبراز فرص القطاع داخل سلطنة عُمان وخارجها.

تنمية المحافظات

والتأمت الجلسة النقاشية الثالثة من ملتقى «معًا نتقدم» تحت عنوان «تنمية المحافظات ودورها في تعزيز الاستثمار في الصناعات التحويلية وصناعة السياحة والاقتصاد الرقمي»؛ حيث أكد صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار أهمية الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع لتبسيط التواصل للقيام بالأدوار والمهام لتنمية المحافظات.

فيما بيّن معالي الدكتور خلفان بن سعيد الشعيلي وزير الإسكان والتخطيط العمراني إن مشروع تنظيم الإسكان الريفي بمحافظة ظفار بشقيه السهل أو الجبل، حقق إنجازًا بنسبة ٩٥٪ في السهل، وذلك في إطار تطبيق المبادئ المعتمدة في الاستراتيجية العمرانية. وأكد معاليه أن الوزارة نجحت في إنجاز المستهدف الأساسي، وهو الإبقاء على السهل بطبيعته الريفية بمحافظة ظفار، ووضع خطة للمستهدفات تصل إلى ١٠ سنوات مقبلة، أهمها المحافظة على الرقعة الخضراء.

من جهته، قال سعادة الشيخ هلال الحجري محافظ الداخلية إن مشاريع التنمية التي تُقام في المحافظة مبنية على رأس المال البشري ويتم بناء الكثير من الخطط عليها، مؤكدًا أن المحافظة تسير على نهج الشراكة المجتمعية.

فيما بيّن سعادة محمود الذهلي محافظ شمال الشرقية أن المحافظة نجحت في الوصول إلى ١١ ألف فدان زراعي خلال ٣ سنوات، وإصدار ٥٩٦ ترخيصًا لإقامة مشاريع زراعية نوعية.

بينما أشار سعادة المهندس مسعود الهاشمي محافظ جنوب الباطنة إلى أنه جرى إسناد مشروع ميناء بركاء لأحد المستثمرين، وهو حاليًا في مرحلة التنفيذ، كما طُرحت مزايدة لاستثمار ميناء المصنعة.

فيما قال سعادة محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة إن المحافظة تخطط لتنفيذ مشروع في الأمن الغذائي، يتمثل في إنشاء مدينة زراعية في ولاية صحم على مساحة ٦ ملايين متر مربع؛ وذلك بالتنسيق مع كل من وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

من جهته، قال سعادة السيد الدكتور حمد بن أحمد البوسعيدي محافظ البريمي إن حجم الاستثمار في مشاريع الأمن الغذائي في المحافظة وصل إلى حوالي ٦٢ مليون ريال عُماني، مؤكدًا أهمية توفير كافة الخدمات لهذه المشاريع لتطويرها واستدامتها.

أما سعادة الشيخ أحمد بن مسلم الكثيري محافظ الوسطى إن المحافظة تتميز بمشاريع الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة، وأن مشروع «أكمي» للهيدروجين الأخضر بالدقم قيد التنفيذ، حقق نسبة إنجاز بلغت ٥٠٪.

- العمل على بناء منظومة شاملة لدعم الاستدامة وتعزيز النمو طويل المدى
- «عُمان 2040» تُركِّز على التحولات النوعية في الأداء التنموي ورفع كفاءة الإنجاز
- حققنا نقلة نوعية في التحول إلى اللامركزية باعتبارها هدفًا محوريًا

تصوير/ راشد الكندي

> لا يجب النظر إلى البحث العلمي كمجرد بند تمويلي في الميزانية العامة
>
> أنشطة بحثية قائمة لا تُرصد بالكامل ضمن أرقام البحث العلمي
>
> الصقري: سلطنة عُمان انتقلت من مرحلة التعافي إلى النمو الاقتصادي
>
> مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يُعنى بقيادة التحول الاقتصادي
>
> نعمل على تسريع وتيرة تنافسية الاقتصاد العُماني واستشراف المستقبل
>
> قنوات حوار مع القطاع الخاص لتعزيز الشراكة بين الأطراف الفاعلة اقتصاديًا

> سيناريوهات متعددة للتعامل مع المتغيرات الإقليمية والعالمية المؤثرة علينا
>
> استهداف إنتاج 40% من الكهرباء من مصادر الطاقة المُتجددة
>
> نجحنا في توفير 500 ألف فرصة عمل خلال سنوات «الخمسية العاشرة»
>
> استهداف 700 ألف فرصة عمل في خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة
>
> القوة الشرائية في عُمان «جيدة» بفضل متوسط دخل الفرد عند «متوسط- عالٍ»
>
> المرشدي: «عُمان 2040» البوصلة التي تُحدد توجهات «جهاز الاستثمار»
>
> 62% من استثمارات «جهاز الاستثمار» داخل عُمان.. و38% خارجية ذات بُعد عُماني
>
> «جهاز الاستثمار» لا يتاجر في العملات الرقمية.. ونركز على تقنيات التعدين وبناء القدرات الوطنية
>
> اليوسف: اتفاقيات التجارة الحُرَّة أفضل السُبل لتوسيع حضور المنتج الوطني في الأسواق
>
> 3.9 مليون زائر لسلطنة عُمان.. و18.2% زيادة في نسبة الإنفاق بالمنشآت الفندقية
>
> 14 مليون سائح داخلي لمختلف المحافظات خلال 2025
>
> المعولي: 65 مليون ريال استثمارات في الذكاء الاصطناعي

الخميس.. انتخاب نائب لرئيس المجلس

«الشورى» يناقش 6 محاور ضمن بيان وزيرة التنمية الاجتماعية.. الأحد المقبل

مسقط- الرؤية

يستضيف مجلس الشورى يومي الأحد والاثنين الموافقين ١٥ و١٦ فبراير الجاري، معالي الدكتورة ليلى بنت أحمد النجار وزيرة التنمية الاجتماعية، والتي ستلقي بيان وزارة التنمية الاجتماعية أمام أعضاء مجلس الشورى في جلسة علنية.

وقال سعادة الشيخ أحمد بن محمد الندابي أمين عام مجلس الشورى إن المجلس سيناقش بيان وزيرة التنمية الاجتماعية خلال جلستيه الاعتياديتين العاشرة والحادية عشرة لدور الانعقاد العادي الثالث من الفترة العاشرة (٢٠٢٣- ٢٠٢٧)؛ حيث يتضمن البيان ٦ محاور رئيسة، في ضوء اختصاصات الوزارة في مجالات تمكين برامج الأسرة وتوسيع قاعدة العمل التطوعي، والاجتماعي ورعاية وتأهيل ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، إلى جانب دراسة وتحليل الظواهر والتغيرات الاجتماعية وتقديم الحلول والبرامج الملائمة لها.

أحمد الندابي

وأفاد سعادته أن بيان معالي الدكتورة وزيرة التنمية الاجتماعية سيناقش في المحور الأول موضوع واقع جنوح الأحداث في سلطنة عُمان، والبرامج الوقائية والتوعوية في هذا الجانب، فيما سيتناول المحور الثاني موضوع قطاع التنمية الأسرية وخطط الوزارة لتطوير برامج الحماية الأسرية، وتماسك الأسرة إلى جانب جهودها في دعم القيم والهوية الوطنية، ودور الرعاية الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني. وسيناقش المحور الثالث أبرز الظواهر والتغيّرات الاجتماعية التي تواجه المجتمع في سلطنة عُمان؛ حيث سيتم خلال تسليط الضوء على السياسة الاجتماعية المعتمدة لمواجهة الظواهر والتغيرات الاجتماعية، والبحوث والدراسات العلمية التي تناولت رصد الظواهر والتغيرات الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٢٣- ٢٠٢٥) والتوصيات المنبثقة منها، إلى جانب الحلول والإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل الحد من الظواهر الاجتماعية.

وأفاد سعادة أمين عام مجلس الشورى، بأن البيان سيتضمن كذلك، أبرز البرامج الاستراتيجية في تمكين المرأة، والتدريب المهني في مجال الطفولة المبكرة والإعاقة، كما سيتم الحديث عن المقاربة بين المعايير الدولية والمعايير المعتمدة في الوزارة في مجال رعاية كبار السن، واستشراف مستقبل كبار السن وآليات إدماجهم في المجتمع.

> **مناقشة «مكافحة المخدرات» وجملة من مشروعات القوانين**

أما في جانب تطوير البنية التشريعية والقوانين المرتبطة بالجانب الاجتماعي، فقد أشار سعادة الشيخ أمين عام مجلس الشورى، إلى أن البيان سيناقش جملة من القوانين وبحث مدى مواءمتها مع مختلف الجوانب الاجتماعية أبرزها قانون الجمعيات الأهلية، وقانون مساءلة الأحداث، وقانون رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، واللائحة التنفيذية للجنة الوطنية لشؤون الأسرة، وقانون الطفل ولائحته التنفيذية (تتضمن اللائحة التنفيذية لدو الحضانة)، فيما سيتناول المحور الأخير الهيكلة التنظيمية الجديدة لوزارة التنمية الاجتماعية. من جانب آخر، قال سعادة الشيخ أمين عام المجلس، إن المجلس سيعقد جلسته الاعتيادية التاسعة يوم الخميس الموافق ١٢ فبراير الجاري، وسيتم خلالها إعادة انتخاب نائب لرئيس مجلس الشورى، وذلك على ضوء خلو منصب نائب رئيس المجلس الحالي، وفق إجراءات وضوابط منظمة لعملية الانتخاب الإلكترونية. وأضاف أن المجلس سيناقش خلال جلسته التاسعة عددًا من مشروعات القوانين المحالة من الحكومة؛ أبرزها مشروع قانون النظام الموحد للنقل البري الدولي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومشروع تعديل بعض أحكام قانون حماية البيانات الشخصية، ومشروع قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بالإضافة إلى مناقشة مشروع تعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٧/ ٢٠١٨). وأوضح سعادته أن الجلسة ستناقش كذلك رؤية اللجنة الاقتصادية والمالية حول مشروع اتفاقية إزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية كينيا، إلى جانب مناقشة مقترح مشروع قانون بتنظيم منع قطع الخدمات الأساسية عن الأسر المعسرة والمسرحين والحالات الإنسانية.

كلية عُمان للعلوم الصحية تحتفي بـ620 خريجًا وخريجة ضمن الفوج الـ41

مسقط- الرؤية

احتفلت كلية عُمان للعلوم الصحية بتخريج الفوج الحادي والأربعين من حملة درجتي البكالوريوس والدبلوم للعام الأكاديمي ٢٠٢٥/٢٠٢٤؛ وذلك تحت رعاية سعادة المهندس عدي بن هلال المعولي رئيس المدينة الطبية للأجهزة الأمنية والعسكرية، وبحضور عدد من أصحاب السمو والسعادة والقيادات الأكاديمية وأولياء الأمور والمدعوين. وشهد الحفل تخريج ٦٢٠ خريجًا وخريجة في مختلف البرامج الصحية، شملت التمريض، والصيدلة، وعلوم المختبرات الطبية، والتصوير الطبي، والعلاج الطبيعي، وإدارة المعلومات الصحية، لينضموا إلى سجل الكفاءات الوطنية الذي يضم ما يقارب ٢٢ ألف خريج وخريجة من هذا الصرح العلمي، أسهموا في دعم وتعزيز المنظومة الصحية في سلطنة عُمان. واستُهل الحفل بتلاوةٍ عطرةٍ من آيات الذكر الحكيم، تلاها الخريج إدريس بن علي الكلباني، أعقبها عرضٌ رسمي جسّد مكانة العلم ودوره المحوري في بناء الإنسان وخدمة المجتمع. ثم ألقى الدكتور فهد بن محمود الزدجالي، عميد كلية عُمان للعلوم الصحية، كلمةً أكد فيها أن عام ٢٠٢٥ شكّل محطةً مفصلية في مسيرة الكلية، حافلةً بالإنجازات النوعية، وتعزيز الشراكات العلمية والبحثية محليًا وإقليميًا ودوليًا، إلى جانب التوسع في البرامج الأكاديمية، والمواءمة المتقدمة مع متطلبات سوق العمل والتحول الصحي الوطني.

جلسة مشتركة في «مجلس عُمان» لمناقشة 7 مشروعات قوانين.. غدًا

مسقط- الرؤية

يعقد مجلسا الدولة والشورى، غدًا الثلاثاء، الجلسة المشتركة الأولى لدور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة لمجلس عمان، وذلك برئاسة معالي الشيخ عبدالملك بن عبدالله الخليلي رئيس مجلس الدولة، وحضور معالي خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى، إلى جانب المكرمين وأصحاب السعادة أعضاء مجلسي الدولة والشورى وسعادة أميني عامي المجلسين. وتستهل الجلسة أعمالها بكلمة معالي الشيخ رئيس مجلس الدولة رئيس الجلسة المشتركة، يليها مناقشة تقارير اللجان المشتركة بين المجلسين بشأن المواد محل التباين في «مشروع قانون السجل العقاري»، و«مشروع قانون مؤسسات المجتمع المدني»، و«مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٧/٤٧)»، و«مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات»، و«مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون التراث الثقافي»، و«مشروع قانون البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية»، و«مشروع قانون الهيئات الرياضية».

المحالة من مجلس الوزراء، على أن يتم التصويت عليها وفقا للضوابط الخاصة بإجراءات عقد الجلسات المشتركة بين المجلسين. وتعقد هذه الجلسة المشتركة استنادًا لأحكام المادة (٤٩) من قانون مجلس عمان، حيث يقوم معالي الشيخ رئيس المجلس برفع مشروعات القوانين المشار إليها إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم- حفظه الله - مشفوعةً برأي المجلسين.

صندوق ترابط
Tarabut Fund

صندوق ترابط
(المعروف سابقا باسم أوبار للأسواق الخليجية)

Capital
Ubhar Capital
اوبار كابيتال

القوائم المالية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تقرير رئيس لجنة إدارة الصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

بالنيابة عن أعضاء إدارة الصندوق، يسرني أن أقدم لكم النتائج المالية لصندوق ترابط السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

وفيما يلي ملخص للنتائج المالية للصندوق:

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	(ر.ع.)	(ر.ع.)
إجمالي الدخل	٤١٠,٢١٤	١٣٦,٩٣٤
إجمالي المصاريف	(٢٢٣,٢٣٨)	(٢١٤,٤٣١)
أرباح (خسائر) الفترة	١٨٦,٩٧٦	(٧٧,٤٩٧)
أرباح (خسائر) الوحدة الواحدة	٠.٠٣٧	(٠.٠١٦)

أداء الصندوق

فيما يلي أبرز ملامح أداء صندوق ترابط للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م:

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
صافي قيمة الأصول بالريال العُماني	٩,٤٨٦,٢٥٥	٥,٣٣٣,٧٧٣
عدد الوحدات القائمة	٨,٤٣٣,٤٣٩	٤,٩٢٩,٢٠٧
صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة (ر.ع.)	١.١٢٥	١.٠٨٢
أداء الصندوق للفترة (٪)	٪ ٣.٩٧	٪ ١.٢٨ –
أداء المؤشر المركب * (٠١ أبريل - ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥)	٪ ٠.٥١-	٪ ٢.٠٢
أداء المؤشر ستاندرد آند بورز للأسهم الخليجية (٠١ يناير - ٣١ مارس ٢٠٢٥)	٪ ٠.٧٧	
العائد المركب لكلا المؤشرين خلال الفترة الزمنية لعام ٢٠٢٥^	٪ ٠.١٩ -	

* يتكون المؤشر المعياري المركب بنسبة ٥٠٪ لأداء مؤشر ستاندرد آند بورز للأسهم الخليجية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، و٥٠٪ لأداء مؤشر ستاندرد آند بورز للصكوك الخليجية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك خلال الفترة المعنية.

^يتم حساب العوائد المعيارية لمؤشر أداء المؤشر ستاندرد آند بورز للأسهم الخليجية للربع الأول والمؤشر المركب للفترة المتبقية.

ملاحظة: تم تحويل صندوق ترابط الى صندوق متوازن متوافق مع الشريعة من تاريخ ١ أبريل ٢٠٢٥ وتم اعتماد المؤشر المركب كمعيار استرشادي للصندوق.

سجّل صندوق ترابط ارتفاعًا بنسبة ٣.٩٧٪، ليصل صافي قيمة الأصول إلى ١.١٢٥ ريال عُماني للوحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م. ويأتي ذلك مقارنةً بانخفاض المؤشر المرجعي (المركّب)، والمتمثل في مؤشر S&P GCC Composite ومؤشر S&P GCC Sukuk، بنسبة – ٠.١٩٪، مما أسفر عن تفوق في الأداء قدره ٤.١٦٪.

أداء السوق

المؤشر	الأداء منذ بداية العام حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
بورصة الكويت	٪ ٢١.٠
ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجية	٪ ١.٤٧ -
بورصة تداول السعودية	٪ ١٢.٨ –
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	٪ ٦.١
سوق دبي المالي	٪ ١٧.٢
بورصة البحرين	٪ ٤.١
بورصة قطر	٪ ١.٨
بورصة مسقط	٪ ٢٨.٢

نظرة عن هيكلة الصندوق

تم تأسيس صندوق ترابط في ١ أبريل ٢٠٢٥ بهدف تقديم منتج استثماري متوازن ومتوافق مع الشريعة الإسلامية، ضمن سوق صناديق الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي. جاء تأسيسه في إطار إعادة هيكلة استراتيجية الصندوق والتي تستهدف تعزيز الاستقرار طويل الأجل وتحسين كفاءة توزيع الأصول. كما يعتمد الصندوق اليوم على استراتيجية استثمارية متوازنة تقوم على تخصيص ٥٠٪ من أصوله لأسهم خليجية متوافقة مع الشريعة ذات توزيعات مستقرة وقيم جاذبة، مقابل ٥٠٪ لصكوك عالية الجودة توفر دخلاً دورياً وتعمل كأداة فعّالة للتحوط من تقلبات الأسواق. ومنذ تبنّي السياسة الشرعية، سجل الصندوق أداءً متفوقًا على المعيار القياسي المركب المكوّن من ٥٠٪ مؤشر S&P الشرعي لأسهم دول مجلس التعاون و٥٠٪ مؤشر S&P لصكوك الخليجي، مستفيدًا من نهج تخصيص ديناميكي ومنضبط بين الأدوات عالية الجودة في كل من الأسهم والصكوك. يتميز الصندوق بمستوى تقلبات أقل مقارنة بصناديق الأسهم التقليدية، مع الحفاظ على قدرة تنافسية لاقتناص فرص النمو، مما يجعله خيارًا استثماريًا متوازنًا يحقق تنويعًا فعالًا، وتدفقًا دوريًا، وخصائص دفاعية متوافقة مع مبادئ الشريعة، وذلك بما يتماشى مع أهداف الادخار والاستثمار طويل الأجل.

الاقتصاد والأسواق

شهد الربع الأخير من عام ٢٠٢٥م استمرار الزخم الإيجابي في أسواق الأسهم العالمية، وواصل الذهب والفضة تحقيق مكاسب ملحوظة، في حين أظهرت أسواق الدخل الثابت أداءً متواضعًا لكنه أنهى العام بمكاسب محدودة. وقد انعكست هذه التطورات بشكل إيجابي على أداء محفظة الصندوق، حيث ساهمت الأسهم الخليجية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في تعزيز العوائد، في حين دعمت الصكوك وأدوات الدخل الثابت استقرار صافي قيمة الأصول وتقليل تقلبات المحفظة، بما يتوافق مع سياسة الصندوق الاستثمارية المتحفظة وأهدافه الرامية إلى نمو مستدام وحماية رأس المال.

عن لجنة الاستثمار

بالنيابة عن لجنة الاستثمار، نتقدم بالشكر إلى جلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد – حفظه الله ورعاه – على سياسات حكومته الرشيدة وتشجيعه المستمر لقطاع الخدمات المالية.

كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر هيئة الخدمات المالية، وبورصة مسقط وشركة مسقط للمقاصة والإيداع على دعمهم وتعاونهم، و حاملي الوحدات الكرام لدعمهم المستمر، وأعضاء لجنة الاستثمار على وقتهم الثمين وتوجيههم، و ادارة الصندوق.

رئيس لجنة الاستثمار
صندوق ترابط
٠٢ فبراير ٢٠٢٦م

قائمة الدخل الشامل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ر.ع	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ر.ع
الدخل		
دخل توزيعات أرباح	١٤١,٩١٩	١٧٠,٤١٣
دخل الفائدة	١٣٨,٩٥٥	٢,٦٧٢
صافي ربح/ (خسارة) محققة عن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(٤٥,٣٦٦)	(٤,٠٦٥)
تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	١٧٤,٧٠٦	(٣٢,٠٨٦)
	٤١٠,٢١٤	١٣٦,٩٣٤
المصروفات		
أتعاب الإدارة	٨١,٦٦٣	٨٢,٠٣٢
مصروفات الوساطة	٧٥,٨٠٢	١٠٣,٥٣٤
أتعاب إدارية والحافظ الأمين	١٤,٠٠٠	١٤,٠٠٢
مصروفات عمومية وإدارية	١٩,٧٢٣	١٢,١١٢
أتعاب الهيئة الإدارية للصندوق	٣٢,٠٥٠	٢,٧٥١
	٢٢٣,٢٣٨	٢١٤,٤٣١
صافي الأرباح وإجمالي الدخل الشامل للسنة	١٨٦,٩٧٦	(٧٧,٤٩٧)
صافي أرباح الوحدة	٠.٠٣٧	(٠.٠١٦)

قائمة المركز المالي

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ر.ع	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ر.ع
الأصول		
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨,٨٧٣,٩٣٣	٤,٨٦١,٩٩٥
النقد والنقد المعادل	٦١٩,١٦٠	٥٠٢,٠١٤
دخل مستحق	٤١,١٥٥	٢,٢٧٦
إجمالي الأصول	٩,٥٣٤,٢٤٨	٥,٣٦٦,٢٨٥
الالتزامات		
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	٤٧,٩٩٣	٣٢,٥١٢
إجمالي الالتزامات	٤٧,٩٩٣	٣٢,٥١٢
إجمالي صافي الأصول المنسوبة الى حملة الوحدات	٩,٤٨٦,٢٢٥	٥,٣٣٣,٧٧٣
صافي قيمة الأصول للوحدة	١.١٢٥	١.٠٨٢

لمعرفة المزيد يمكنكم الاتصال على:
شركة أوبار للاستثمارات المالية ش.م.ع.م ص.ب. ١١٣٧ - رمز بريدي ١١١ ، مسقط - سلطنة عمان
هاتف : ٢٤٩٤٩٠٤٣/٠١٤ ٩٦٨+ ، فاكس : ٢٤٩٤٩٠٩٩ ٩٦٨+، البريد الإلكتروني : tarabut@u-capital.net، الموقع الإلكتروني : www.u-capital.net

الرئيس التنفيذي لـ«مدائن»: تخصيص 245 مليون ريال لتطوير المدن الصناعية ودعم الأولويات الوطنية

استهداف نمو الاستثمار الخاص في المدن الصناعية إلى 8.6 مليار ريال بنهاية 2030

90 مشروعا استراتيجيا ضمن الخطة الخمسية لاستقطاب الصناعات القاطرة وإنشاء المدن الصناعية المتخصصة

تنفيذ 10 برامج لتطوير المدن الصناعية وجذب الاستثمارات وتطوير الصناعات

مسقط- الرؤية

م. داود بن سالم الهدّابي

قال المهندس داود بن سالم الهدّابي، الرئيس التنفيذي للمُؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، إنَّ يوم الصناعة العُمانية الذي يصادف التاسع من فبراير يُعد مظلة سنوية عملية يجتمع تحتها أصحاب القرار مع الصناعيين والمختصين في سلطنة عُمان للاطلاع على المنجز المتحقق بالقطاع الصناعي في المرحلة السابقة وسبل تطويره والنهوض به ومضاعفة مساهمته في الاقتصاد العُماني، مضيفاً أنَّ يوم الصناعة العُمانية يأتي هذا العام بالتزامن مع إطلاق "مدائن" لخطة مرحلية موسعة تنفّذ خلال الأعوام الخمسة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) كجزء من الرؤية الاستراتيجية الأشمل "مدائن ٢٠٤٠" التي استندت المؤسسة خلال عملية تحديثها على مستهدفات رؤية "عمان ٢٠٤٠" وتعزيز التكامل المؤسسي، وبالتالي تحقيق أثر اقتصادي وتنموي مستدام على مستوى جميع محافظات السلطنة عبر الإسهام المباشر في محوري اقتصاد بنيته تنافسية، وبيئة عناصرها مستدامة، ودعم ٦ أولويات وطنية و٩ أهداف استراتيجية من رؤية "عمان ٢٠٤٠".

وأوضح أنَّ الخطة المرحلية (٢٠٢٦-٢٠٣٠) تعتمد على ٣ توجهات استراتيجية رئيسية، وهي التطوير والتشغيل، التميز المؤسسي، والمحافظة على البيئة، حيث انبثق عنها ٢٤ برنامجًا مؤسسيًا و٩٠ مشروعًا استراتيجيًا تم الإعداد لها وفق منهجية تنفيذية عملية ربطت بين البرامج المؤسسية والمشاريع القابلة للتنفيذ ومؤشرات الأداء مع مراعاة القدرات المؤسسية المتاحة، والإطار التشريعي والتنظيمي القائم، والاستدامة المالية، وبما يضمن واقعية الخطة وقابليتها للتنفيذ والمتابعة والتقييم خلال فترة تطبيقها، وذلك استنادًا إلى تحليل معمق للفجوات التنموية والتشغيلية، ودراسة التحديات التنافسية إقليميًا ودوليًا، وتقييم موقع مدائن ضمن سلاسل القيمة الصناعية، بما يضمن توجيه الموارد والبرامج نحو المجالات الأعلى أثرًا اقتصاديًا وتنمويًا، وتحقيق نتائج قابلة للقياس خلال المرحلة القادمة.

وحول البرامج المؤسسية الـ٢٤؛ أشار الهدّابي إلى أنها ستكون ١٠ برامج في جانب التطوير والتشغيل وتركز على البنية الأساسية، تطوير المدن الصناعية القائمة والجديدة، جذب الاستثمارات وتوطين الصناعات، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يتعلق التميز المؤسسي، فهناك ١١ برنامجاً تركز على التطوير المؤسسي، التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، تطوير الموارد البشرية والحوكمة، قياس الأداء والمحتوى المحلي، في حين يركز جانب المحافظة على البيئة على ٣ برامج تتمثل في كفاءة استخدام الطاقة المتجددة، الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات، وإدارة المخاطر البيئية.

وأوضح أنَّ مدائن ستعتمد في تنفيذ هذه البرامج على مجموعة من الممكنات والمسرعات مثل التحول الرقمي والاستدامة البيئية وتسريع تطبيق مبادرات الطاقة المتجددة ودعم الاقتصاد الدائري.

وبيّن المهندس داود الهدّابي أن الخطة المرحلية (٢٠٢٦-٢٠٣٠) تضم حوالي ٩٠ مشروعًا استراتيجيًا تركز على تطوير البنية الأساسية والخدمات في المدن الصناعية القائمة والجديدة، واستقطاب الصناعات القاطرة وإنشاء المدن الصناعية المتخصصة، وتحسين رحلة المستثمر وسهولة ممارسة الأعمال، وتعزيز التحول الرقمي وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، ودعم مشاريع الاستدامة البيئية وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، وتبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المجتمعية، ومن أبرزها مشاريع تطوير المدن الصناعية بتكلفة إجمالية تتجاوز الـ٢٤٥ مليون ريال عماني، مثل: برامج التأهيل الشامل و رفع كفاءة البنية الأساسية في مدينة صحار الصناعية، و تطوير شامل للخدمات وتنفيذ المرحلة الأولى للبنية الأساسية في مدينة السويق الصناعية، وإنشاء مبنى الخدمات المتكامل وتطوير وإعادة تأهيل البنية الأساسية في مدينة الوادي الكبير الصناعية ورفع جاهزيتها، وتطوير المرافق البحرية في مدينة صور الصناعية وتعزيز قطاعات التعدين والبتروكيماويات فيها، وتأهيل المنطقة السكنية والبنية الأساسية والخدمات الداعمة في مدينة نزوى الصناعية وتوسعة المرحلة الخامسة بها، وتطوير المنطقة السكنية والحي التجاري في مدينة الرسيل الصناعية، وكذلك تنفيذ المرحلة الرابعة وتطوير الحي التجاري في مدينة ريسوت الصناعية، وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية في مدينتي المضيبي وثمريت الصناعيتين، وإنشاء مرافق ومباني خدمية متكاملة في مدينة عبري الصناعية، علاوة على تطوير البنية الأساسية وتوفير بيئة صناعية متكاملة في مدينة مدحاء الصناعية.

وأوضح الرئيس التنفيذي لـ"مدائن" أنه إلى جانب مشاريع تطوير المدن الصناعية، تعمل المؤسسة على استقطاب وإقامة مشاريع استراتيجية نوعية في عدد من مدنها الصناعية خلال الخطة المرحلية (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، ومن أبرزها مشروع مزرعة الطاقة الشمسية في مدينة صحار الصناعية وهو مشروع إنتاج طاقة متجددة بقدرة ٩٧ ميجاواط، وكذلك مشروع التجمع الاقتصادي المتكامل لقطاع التعدين، واستكمال تطوير وتشغيل مبنى سنترال ٧ في واحة المعرفة مسقط، وأيضا تطوير وتشغيل المنطقة السكنية المتكاملة في مدينة الرسيل الصناعية.

وأضاف: "بناء على اكتمال تنفيذ كافة مشاريع هذه الخطة المرحلية، فقد وضعت مدائن مجموعة من المستهدفات للوصول إليها منطلقة من مؤشرات العام ٢٠٢٥ كخط أساس، حيث تستهدف مدائن نمو الاستثمار الخاص في المدن الصناعية من ٧,٧٨ مليار ريال عام ٢٠٢٥ إلى ٨,٦ مليار ريال بنهاية العام ٢٠٣٠، ومن٣٤,٦ مليون متر مربع في نسبة الإشغال في جميع المدن الصناعية إلى ٣٨ مليون متر مربع، ومن ٦١,٦ مليون متر مربع لمساحات الأراضي مكتملة الخدمات في المدن الصناعية إلى ٧٠ مليون متر مربع، ومن ٣,٧٩ مليار ريال للصادرات من المدن الصناعية إلى ٤,٣ مليار ريال عماني، ومن ٠٪ كنسبة لاستهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك في المدن الصناعية إلى ١٥٪، ومن ٣٨٪ كنسبة للعاملين العُمانيين من إجمالي العاملين في المدن الصناعية إلى ٤٤٪، ومن ٤٢٪ من نسبة العاملين العمانيين بوظائف فنية وتخصصية وقيادية من إجمالي العاملين بهذه الوظائف في المدن الصناعية إلى ٥٠٪.

وأشار المهندس داود بن سالم الهدّابي إلى أن "مدائن" ستواصل جهودها ضمن استراتيجية التحول الرقمي، حيث شهدت مؤخراً تحولًا جذريًا في بنيتها المؤسسية والتقنية، نقلها من مرحلة التنظيم التقليدي إلى منظومة متكاملة للتميّز المؤسسي الشامل عبر ترسيخ ثقافة التميز والحوكمة والقيادة القائمة على الأداء، إلى جانب إطلاق سلسلة من المشاريع الرقمية التي شكلت قيمة مضافة لأساليب الإدارة والخدمات في المدن الصناعية؛ الأمر الذي أثمر عن تحقيق مدائن للمستوى الثاني في نموذج المنظمة الأوروبية للجودة (EFQM)، مبيناً أنَّ من أبرز المبادرات التي أنجزتها مدائن في هذا الجانب نظام إدارة الموارد المؤسسية (IFS Cloud ERP)، ونظام الخرائط الجغرافية (ESRI ArcGIS)، وأيضاً منصة الخدمات الإلكترونية "مسار"، ومنصة الخدمات الداخلية ومنصة التعليم الإلكتروني "دُربة"، بالإضافة إلى منصات تنظيمية داخلية مثل: منصة رأيك مهم، ومنصة القناة الموحدة، وتحديث الموقع الإلكتروني، وتفعيل سياسات التحول الرقمي مما رفع جاهزية الأنظمة إلى أعلى مستويات الأمان والاعتمادية.

شركة ضيافة الصحراء ش م ع ع
SAHARA
HOSPITALITY CO.SAOG

شركة ضيافة الصحراء (ش.م.ع.ع)

ص.ب: ٣١١، مسقط، الرمز البريدي: ..ا، سلطنة عمان

إعلان الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية السنوية

يسر مجلس إدارة شركة ضيافة الصحراء ش.م.ع.ع دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية السنوية للشركة والمقرر عقده في يوم الثلاثاء في تمام الساعة ٠٣:٠٠ م الموافق ٢٤/ ٠٢/ ٢٠٢٦م والذي سيتم عقده عبر المنصة الإلكترونية والتي يمكنكم الدخول إليها عبر موقع شركة مسقط للمقاصة والايداع (www.mcd.om)، وإذا لم يكتمل النصاب القانوني لانعقاد اجتماع هذه الجمعية، سيتم عقد الاجتماع الثاني في يوم الخميس في تمام الساعة ٠٣:٠٠ م الموافق ٢٦/٠٢/٢٠٢٦ والذي سيتم عقده عبر المنصة الإلكترونية والتي يمكنكم الدخول إليها عبر موقع شركة مسقط للمقاصة والايداع (www.mcd.om) وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

بنود الجمعية العامة غير العادية:

ا. النظر في والموافقة على التعديلات التالية في النظام الأساسي للشركة تعديل المادة (٤) من النظام الأساسي للشركة لتشمل البند هـ «الاستثمار في الشركات بين القطاعين العام والخاص، والطاقة، والسياحة أو أي مشروع آخر / فرص استثمارية ذات اهتمام تجاري، داخل وخارج سلطنة عمان، حسبما يراه مجلس إدارة الشركة مناسبًا وملائمًا».

جدول أعمال الجمعية العامة العادية السنوية:

ا. دراسة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠/١١/٢٠٢٥م والموافقة عليه.

٢. دراسة تقرير مجلس الادارة عن تنظيم وإدارة الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠/١١/٢٠٢٥م والموافقة عليه.

٣. دراسة تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية المدققة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠/١١/٢٠٢٥م والموافقة عليه.

٤. دراسة مقترح توزيع أرباح نقدية على المساهمين بتاريخ الجمعية وذلك بمقدار ٢٥٠ بيسة للسهم الواحد للسنة المالية المنتهية في ٣٠/١١/٢٠٢٥م والموافقة عليه.

٥. دراسة مقترح توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ -/١٢٢,٤٩٢ ﷼ وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠/١١/٢٠٢٥م ، والموافقة عليه.

٦. احاطة الجمعية بالتعاملات التي أجرتها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥م ، والموافقة عليها.

٧. دراسة التعاملات التي ستجريها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المالية التي ستنتهي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٦م والموافقة عليها.

٨- إحاطة الجمعية بالمبالغ المخصصة والمنفقة على المسؤوليات الاجتماعية للشركة للسنة المنتهية في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥ والموافقة عليها، بما في ذلك الإنفاق الزائد البالغ ٢٦٧٢ ﷼ فوق المبلغ المدرج في الميزانية والبالغ ٥٧٥٠ ﷼ للسنة المالية المنتهية في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥ حسب المرفق والموافقة عليها.

٩. دراسة مقترح تخصيص مبلغ ٥,٧٥٠ ﷼ لدعم خدمات المجتمع خلال السنة المالية التي ستنتهي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٦م والموافقة عليه.

١٠. تعيين مدققي حسابات للشركة للسنة المالية التي ستنتهي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٦م وتحديد أتعابهم.

ووفقا للنظام الأساسي للشركة وضوابط انعقاد الجمعيات العامة باستخدام وسائل التقنية الحديثة الصادرة من الهيئة نود أن نلفت عنايتكم إلى الاتي:

١- يحق للشخص الإعتباري دون غيره تفويض شخص طبيعي، لحضور اجتماع الجمعية العامة والتصويت نيابة عنه من خلال وسائل التقنية على أن يكون لهذا الشخص الطبيعي رقم مستثمر بشركة مسقط للمقاصة والإيداع.

٢- يبدأ التصويت على أي من البنود المطروحة على جدول الأعمال قبل تاريخ انعقاد الجمعية بمدة لا تزيد على ثلاثة أيام وحتى انتهاء عملية التصويت في يوم الاجتماع، وفي حالة تغيير رصيد المساهم بالزيادة أو النقصان فسيتم إلغاء عملية التصويت، ويتعين عليه إعادة التصويت مرة أخرى في يوم اجتماع الجمعية.

وفي حالة وجود أية استفسارات يرجى الاتصال على هاتف رقم: ٩٢١٤٤٧٧٣
أو البريد الالكتروني : bijugeorge@aaoman.com.om

رئيس مجلس الادارة	المستشار القانوني	المدقق الخارجي
طلال قيس عبد المنعم الزواوي	تراورز و هملنز	مور ستيفنز

وزارة الصحة

تنويه بشأن المزايدة رقم (2025/2)

تعلن وزارة الصحة عن تمديد فترة المزايدة العامة الخاصة ببيع المعدات الطبية (أجهزة الأشعة) ويمكن للشركات والمؤسسات الراغبة في الاشتراك الحصول على مستندات الشروط والمواصفات للمزايدة المذكورة بقيمة (25) ريالاً عمانياً من دائرة المشتريات والمناقصات بالمديرية العامة للشؤون المالية بديوان عام الوزارة، الطابق الأرضي بالخوير ما بين الساعة الثامنة والنصف صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الظهر خلال أيام الدوام الرسمي، حتى يوم الأربعاء الموافق 25/فبراير/2026م، على أن تحضر عند شراءها لمستندات المزايدة ما يثبت بأن الشركة مسجلة بهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي.

تقدم العروض موقعة ومختومة على النموذج الأصلي المعد للعطاءات في مظاريف مختومة بالشمع ومعنونة باسم رئيس لجنة المناقصات ومكتوب عليها من الخارج: (المزايدة رقم (2025/2)، الخاصة ببيع المعدات الطبية (أجهزة الأشعة) وذلك عن طريق المظاريف المغلقة على أن تكون العروض المقدمة سارية المفعول لمدة (90) يوماً من تاريخ تقديم العروض، على ألا يكتب على المظروف اسم صاحب العطاء أو ما يشير إليه ويجب تسليم العروض بدائرة المشتريات والمناقصات بالمديرية العامة للشؤون المالية في موعد أقصاه الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 11/مارس/2026م، ولا يعتد بالعطاءات المقدمة بعد هذا الميعاد أياً كانت أسباب التأخير.

- **وزارة الصحة غير ملزمة بإبداء أية أسباب بشأن العروض التي لن يتم قبولها.**

تحت شعار «من عُمان إلى العالم.. صناعة تنافسية ورؤية عالمية»

الاحتفال بيوم الصناعة العُمانية مع استهداف 8.490 مليار ريال استثمارات أجنبية بحلول 2030

تحتفل سلطنة عُمان ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، بيوم الصناعة العُمانية، والذي يوافق التاسع من فبراير من كل عام، وتأتي احتفالية هذا العام تحت شعار «من عُمان إلى العالم.. صناعة تنافسية ورؤية عالمية». ويواصل القطاع الصناعي العُماني دوره المتنامي في دعم الاقتصاد الوطني؛ حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية نحو ١,٦١٨ مليار ريال عُماني في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، ما يمثل ما يقارب ٢٨٪ من إجمالي الصادرات، مع تحقيق قطاعات رئيسية مثل تصنيع المعدات الكهربائية ومنتجات المعادن معدلات نمو متقدمة. ويسهم القطاع بحوالي ٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع استمرار الصعود في صادرات الصناعات غير النفطية التي بلغت قرابة ٦,٢ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٤، وهو ما يؤكد دور القطاع في تعزيز تنافسية الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتوسيع قاعدة المنتجات العُمانية في الأسواق العالمية.

مسقط- الرؤية

وتنظم وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار يوم الأحد المقبل فعالية تحت شعار «من عُمان إلى العالم.. صناعة تنافسية ورؤية عالمية»، برعاية معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني، وحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة والمسؤولين بالقطاعين الحكومي والخاص؛ وذلك في فندق قصر البستان بمسقط.

وأوضحت الوزارة أن القطاع الصناعي في سلطنة عُمان سجل بنهاية عام ٢٠٢٥ إنجازات ملموسة عكست متانة أدائه ودوره المتنامي في دعم الاقتصاد الوطني، حيث بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٨٧٩ مليار ريال عُماني، محققة نموًا بنسبة ٧,٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ الذي سجل ٣,٦٢٠ مليار ريال عُماني.

وفي جانب الاستثمار، ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي إلى ٣,٤٩٠ مليار ريال عُماني خلال عام ٢٠٢٥، مسجلًا زيادة بنسبة ٢٤,٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، الذي بلغ فيه ٢,٨٠٠ مليار ريال عُماني، بما يعكس تصاعد ثقة المستثمرين بالقطاع الصناعي وبيئته الاستثمارية. كما ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية إلى ٦,٨٨٥ مليار ريال عُماني خلال عام ٢٠٢٥، محققة نموًا بنسبة ١٠,٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، الذي سجل ٦,٢٣٢ مليار ريال عُماني، في مؤشر يعكس توسع المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية. فيما ارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي إلى ٢٤٨ ألف عامل خلال عام ٢٠٢٥، مسجلًا زيادة بنسبة ٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، الذي بلغ فيه عدد العاملين ٢٤٠ ألفًا و٧٦١ عاملًا، بما يؤكد الدور المتنامي للقطاع في توليد فرص العمل.

وبلغ عدد المنشآت الصناعية الحاصلة على هوية المنتج الوطني ١٦٦ منشأة بنهاية عام ٢٠٢٥، في حين وصل عدد طلبات الإعفاء الموافق عليها إلى ٤٣٩ طلبًا، بما يعكس فاعلية الحوافز والتسهيلات المقدمة لدعم النشاط الصناعي وتعزيز تنافسية المنتج الوطني.

نجاح السياسات

وأكد سعادة غالب بن سعيد المعمري وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة أن النتائج التي حققها القطاع الصناعي خلال عام ٢٠٢٥ تعكس نجاح السياسات الحكومية المتبعة لتعزيز بيئة الأعمال الصناعية، وفاعلية الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين، مشيرًا إلى أن النمو المتحقق في مساهمة الصناعات التحويلية والاستثمارات الأجنبية والصادرات غير النفطية يؤكد قدرة القطاع على الاستجابة لمستهدفات التنويع الاقتصادي.

وأوضح سعادته أن الوزارة ماضية في تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية للقطاع الصناعي، وتحسين كفاءة الإجراءات، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بما يسهم في رفع تنافسية المنتج الوطني، واستقطاب استثمارات نوعية قائمة على القيمة المضافة والتقنيات الحديثة، وبما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

ويمضي القطاع الصناعي في سلطنة عُمان بخطى ثابتة نحو ترسيخ مكانته كأحد المحركات الرئيسة للتنويع الاقتصادي، مستندًا إلى الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠؛ حيث تنطلق الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ من رؤية واضحة تقوم على تطوير صناعة تحويلية حديثة، مدعومة بأربعة برامج استراتيجية، وتسعى إلى تحقيق ٥ أهداف رئيسية تتمثل في تنويع الصناعة التحويلية وتحويلها إلى أنشطة قائمة على التكنولوجيا والمعرفة، وتطوير منتجات صناعية فريدة تُسهم في تحسين صحة السكان ورفاههم، وتوسيع حضور الصناعة العُمانية إقليميًا والدخول إلى أسواق جديدة، إلى جانب ترقية الصناعات التحويلية إلى التكنولوجيات الحديثة والرائدة، وبناء ثقافة الابتكار الصناعي.

قطاعات صناعية واعدة

وتركز الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ على ٣ قطاعات صناعية واعدة؛ تشمل: الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، والصناعات كثيفة رأس المال، والصناعات القائمة على المعرفة، ومن بينها صناعات تكرير النفط، والصناعات الغذائية، والمعادن والتعدين، إلى جانب الصناعات الكهربائية والميكانيكية، والمعدات البحرية، ووسائل النقل، فضلًا عن صناعات الألواح الشمسية، والهيدروجين، وإعادة التدوير، وذلك ضمن حزمة تضم ٩٠ مبادرة استراتيجية، تُنفذ بالشراكة مع ١٢٥ جهة من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، و١٤٠ شريكًا استراتيجيًا، حيث أظهرت المؤشرات أن ٧٪ من المبادرات قد أُنجزت، و١٣٪ قيد التنفيذ.

وقال المهندس خالد بن سليم القصابي مدير عام الصناعة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إن الأداء الإيجابي للقطاع الصناعي خلال عام ٢٠٢٥ جاء نتيجة لتكامل البرامج والمبادرات المنفذة ضمن الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠، لافتًا إلى أن المؤشرات المسجلة تعكس تقدمًا ملموسًا في مجالات التوسع الإنتاجي، وزيادة الصادرات، وتحفيز الاستثمارات، وتوليد فرص العمل. وأضاف أن المديرية العامة للصناعة تركز على تمكين المصانع الوطنية من تبنّي التقنيات الحديثة، وتعزيز التحول نحو الصناعات الذكية والخضراء، وتطوير سلاسل القيمة الصناعية، إلى جانب دعم الابتكار الصناعي.

وأضاف مدير عام الصناعة أن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن القطاع الصناعي مرشح لتحقيق زيادة في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي تُقدّر بنحو ٧,٢٥٠ مليار ريال عُماني؛ حيث تستهدف الاستراتيجية الصناعية رفع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٢٥٪ إلى مستويات أعلى، مع تحقيق معدل نمو يصل إلى ٧٪، وبلوغ نسب مستهدفة تتراوح بين ٩,٥٤٪ و١٤٪ و٧,٣٧٪، فيما تشير مؤشرات الأداء المستهدفة لعام ٢٠٢٤ إلى الوصول إلى نسبة ٩,٥٪، وفق بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

خالد القصابي

د. هلال الهنائي

داوود الهدابي

وعلى صعيد الاستثمارات، أوضح القصابي أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي ارتفع من ١,٧٠٥ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢١ إلى ٢,٨ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٤، مع توقعات ببلوغه ٣,٤٩٠ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٥، وصولًا إلى ٨,٤٩٠ مليار ريال عُماني بحلول عام ٢٠٣٠.

إشادات دولية ومحلية

وحظيت جهود سلطنة عُمان في تنمية القطاع الصناعي بإشادات دولية ومحلية واسعة، حيث أشادت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» بالتحول الجذري في القطاع الصناعي، المدفوع بالتسارع في الصناعات عالية التقنية. وأكد تقرير البنك الدولي الدور المحوري للقطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل وتحقيق فائض في الحساب الجاري.

وأشارت وكالة «ستاندرد آند بورز» في تقريرها الصادر في سبتمبر ٢٠٢٥ إلى أن قطاعات التصنيع والخدمات والإنشاءات تمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في السلطنة، في حين أوضح تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٥ أن الصناعات التحويلية أصبحت المحرك الأساسي للنمو غير النفطي. وعلى المستوى المحلي، تُوّج القطاع الصناعي بجائزة «القطاع الذهبي» ضمن جائزة الرؤية الاقتصادية، تقديرًا لدوره في التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وشهدت الأعوام الخمسة الماضية افتتاح عدد من المصانع في الصناعات الواعدة، ولا سيما في القطاعات الغذائية والدوائية والبلاستيكية وصناعة الحديد، وذلك في إطار تنفيذ مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز القيمة المحلية المضافة. وتسهم هذه المشاريع الصناعية في توطين سلاسل الإمداد، وتعزيز الأمن الغذائي والدوائي، وتقليل الاعتماد على الواردات، إلى جانب دعم الصادرات الصناعية وخلق فرص عمل للمواطنين. كما تعكس هذه الافتتاحات نجاح الجهود الحكومية في توفير بيئة استثمارية جاذبة وبنية أساسية متطورة، بما يعزز مكانة السلطنة كمركز إقليمي للصناعات التحويلية والاستثمار الصناعي.

وتتضمن مستهدفات القطاع الصناعي ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة تنفيذ حزمة من البرامج النوعية، من أبرزها برنامج الابتكار الصناعي والتكنولوجي، الذي يركز على تأسيس مراكز متخصصة في التكنولوجيا الصناعية، وتعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، ودعم مشاريع الابتكار، وتشجيع المصانع على تبنّي تقنيات التصنيع الذكي، إلى جانب إنشاء حاضنات ومسرعات للأعمال، وتنظيم مسابقات للابتكار الصناعي.

كما تشمل المستهدفات برنامج تمكين الصناعات العُمانية ورفع كفاءتها، من خلال تأسيس المرصد الصناعي، ورفع كفاءة استخدام الطاقة في المصانع عالية الاستهلاك، وتقليل البصمة الكربونية، وتمكين المصانع الوطنية من تبنّي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، ودعم التحول نحو الصناعات الخضراء المستدامة، بما يسهم في تحسين تنافسية المنتجات العُمانية في السوق المحلي والأسواق الإقليمية.

وفي إطار برنامج تحفيز القطاع الصناعي، جرى توفير حزمة من التسهيلات التمويلية والأدوات والحوافز المشجعة للاستثمار، ودعم الصادرات الصناعية عبر برامج تمويل مخصصة، إلى جانب تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والتقنيات المتقدمة التي تسهم في تحسين كفاءة الطاقة، فضلًا عن توفير منشآت صناعية مجهّزة مسبقًا لدعم سرعة تنفيذ المشاريع.

التنويع الاقتصادي

من جهته، قال سعادة فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان إن يوم الصناعة العُمانية يُجسِّد مناسبة وطنية تعكس المكانة المتقدمة التي بلغها القطاع الصناعي في سلطنة عُمان، والدور الحيوي الذي يضطلع به في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز مسارات التنويع الاقتصادي، وترسيخ أسس النمو المستدام والتنافسية، مبينا أن شعار هذا العام «من عُمان إلى العالم.. صناعة تنافسية ورؤية عالمية» يعبر عن توجه استراتيجي يستهدف الارتقاء بالصناعة الوطنية نحو آفاق أوسع من الحضور الإقليمي والدولي، من خلال تعظيم القيمة المضافة، وتوسيع الطاقات الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار الصناعي النوعي، ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. وأضاف سعادته أن الغرفة تواصل جهودها في تعزيز الحضور الخارجي للصناعات العُمانية، عبر توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، وتنظيم المشاركات الخارجية، وبناء شراكات مؤسسية مع الجهات الصناعية العالمية، بما يسهم في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية وتعزيز تنافسيتها. وأشار إلى أن التحولات العالمية في القطاع الصناعي تفرض تبني نماذج إنتاج حديثة تقوم على الابتكار، والتقنيات المتقدمة، والتحول الرقمي، والاستدامة البيئية، مؤكدا حرص الغرفة على دعم جاهزية القطاع الصناعي العُماني لمواكبة هذه المتغيرات وتعزيز قدرته على التكيف والنمو طويل المدى.

المدن الصناعية

من جانبه، قال المهندس داود بن سالم الهدّابي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، إن يوم الصناعة العُمانية يحل هذا العام بالتزامن مع إطلاق «مدائن» خطة مرحلية موسعة تنفّذ خلال الأعوام الخمسة (٢٠٢٦- ٢٠٣٠)، ومن أبرز المستهدفات التي تركّز عليها هذه الخطة رفع معدل نمو إجمالي صادرات المدن الصناعية التابعة لـ«مدائن» من ٣,٧٩ مليار ريال عُماني سنويا في الوقت الحالي إلى ٤,٣ مليار ريال عُماني مع نهاية العام ٢٠٣٠، وذلك بالتوازي مع تطوير البنية الأساسية والخدمات في المدن الصناعية القائمة والجديدة خلال هذه المرحلة.

فيما قال الشيخ الدكتور هلال بن عبدالله الهنائي رئيس جمعية الصناعيين العُمانية أن الصناعة أن شعار «من عُمان إلى العالم.. صناعة تنافسية ورؤية عالمية» يُجسِّد التوجه الاستراتيجي للصناعة الوطنية، ويعكس مرحلة التحول النوعي التي تنتقل فيها الصناعة العُمانية من تلبية احتياجات السوق المحلي إلى المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، من خلال رفع القيمة المضافة للمنتجات الوطنية، وتحسين معايير الجودة، وتبني الابتكار والتقنيات الحديثة.

وأوضح أن قطاع الصناعات التحويلية حقق متوسط نمو حقيقي بلغ نحو ٦,٦٪ خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤، ما يعكس متانة القطاع وقدرته على النمو المستدام. كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى نحو ٣,٦ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٤، مسهمةً بما يقارب ٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وأشار إلى أن من أبرز ملامح نجاح الصناعة العُمانية التنويع الصناعي عبر الاستثمار في قطاعات متعددة تشمل الصناعات الغذائية، والكيماوية، والمعدنية، والصناعات التحويلية، إلى جانب الارتقاء بمعايير الجودة والكفاءة الإنتاجية، بما يعزز تنافسية المنتج الوطني في الأسواق المحلية والعالمية.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، بين الدكتور هلال بن عبدالله الهنائي أن القطاع الصناعي يشهد تناميًا في مشاركة الكفاءات الوطنية، حيث يُقدَّر عدد العُمانيين العاملين في القطاع الصناعي بنحو ٣٥ إلى ٤٠ ألف عامل عُماني، ما يعكس نجاح سياسات التعمين وبناء القدرات، ودور الصناعة في توفير فرص عمل مستدامة وتعزيز مساهمة القوى العاملة الوطنية في الاقتصاد.

وفي جانب التنافسية الدولية، أوضح أن مؤشر التعقيد الاقتصادي لعام ٢٠٢٣ صنّف سلطنة عُمان في المرتبة ٦٦ من بين ١٤٥ دولة، وهو ما يؤكد الحاجة إلى التوسع في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمعرفة المتقدمة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ ويعزز حضور السلطنة في سلاسل القيمة العالمية.

3.490 مليار ريال حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي

انطلاق فعالية «من عُمان إلى العالم».. الأحد المقبل

المعمري: نتائج القطاع الصناعي تعكس نجاح السياسيات الحكومية لتعزيز بيئة الأعمال

ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية إلى 6.885 مليار ريال بنمو 10.5 %

248 ألف عامل في القطاع الصناعي بزيادة بنسبة 3 % في 2025

166 منشأة صناعية حاصلة على هوية المنتج الوطني بزيادة 30 %

أكدوا أن «الخمسية الحادية عشرة» تمثل نقطة تحول في جذب الاستثمارات للقطاع

مختصون لـ« الرؤية »: الصناعة العُمانية تشهد تحولات نوعية.. وتعزيز المحتوى المحلي يتطلب سياسات تحفيزية مستدامة

أكد مختصون أن يوم الصناعة العُماني الذي يُحتفى به سنويًا في التاسع من فبراير، يمثل فرصة بارزة لتسليط الضوء على الإنجازات الوطنية في القطاع الصناعي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني. وأشاروا- في تصريحات خاصة لـ»الرؤية»- إلى أن هذا اليوم يأتي كتذكير بأهمية تطوير الصناعة الوطنية، ورفع مستوى التنافسية، وتعظيم القيمة المحلية المضافة، بما يسهم في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة ورؤية «عُمان ٢٠٤٠». وقال الشيخ الدكتور هلال بن عبدالله الهنائي رئيس جمعية الصناعيين العُمانية، إلى أن القطاع الخاص كان عنصرًا محوريًا في تعزيز الصناعة العُمانية والمساهمة في نمو الدخل القومي المستدام خلال السنوات الماضية، إذ عمل الصناعيون العُمانيون على تطوير المصانع الوطنية، ورفع مستوى الإنتاجية والجودة، وتبني أحدث التقنيات الصناعية، مع التركيز على تنمية الكوادر الوطنية، مضيفا: «من أبرز الإنجازات التي نفخر بها تمكين المصانع العُمانية من الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وتحقيق معايير الجودة العالمية في مختلف القطاعات؛ بما يعزز الميزة التنافسية للصناعة العُمانية ويترك بصمة واضحة في السوق العالمي، ويتيح القدرة على اقتناص الفرص أمام المتغيرات العالمية المتسارعة.

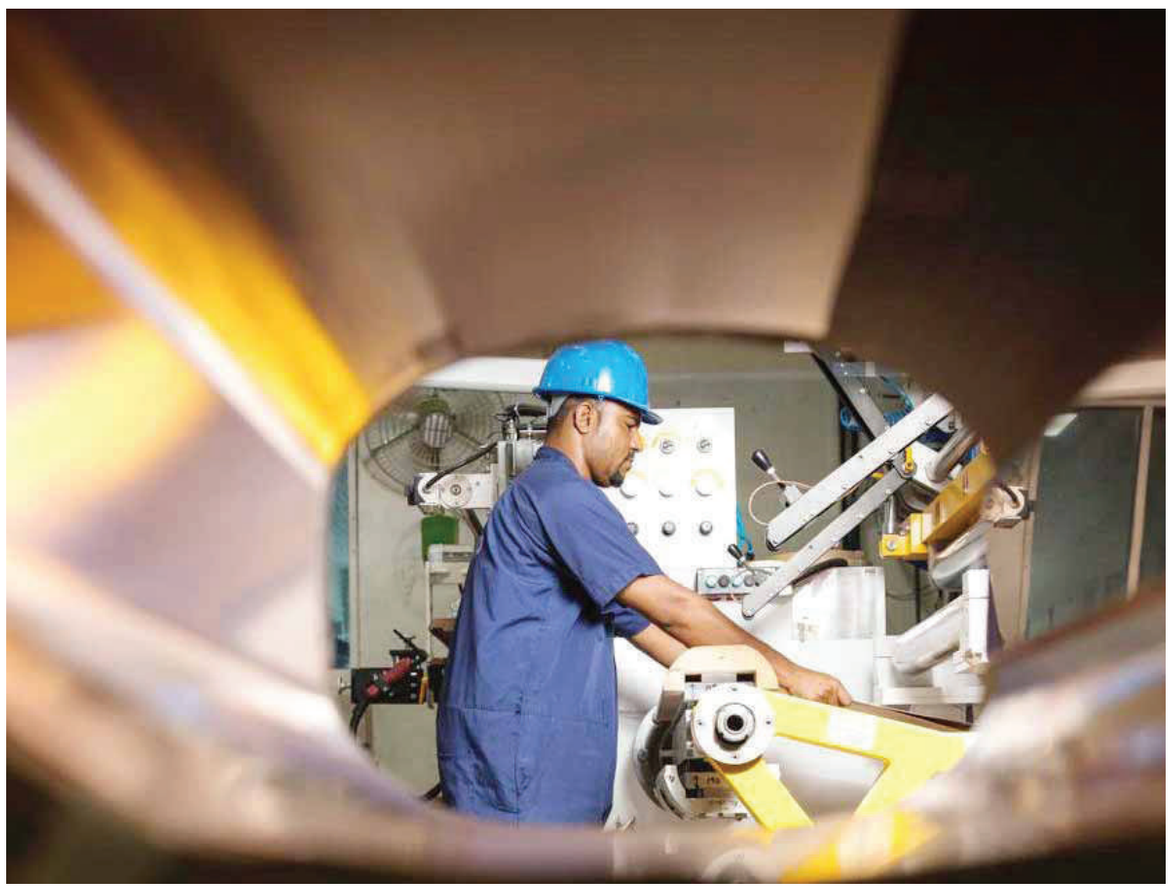

الرؤية- ريم الحامدية

د. هلال الهنائي

د. خالد العامري

سلطان الخضوري

الهنائي: القطاع الخاص شريك في تعزيز الصناعة العُمانية

العامري: القطاع الصناعي أثبت كفاءته كركيزة أساسية في هيكل الاقتصاد الوطني

الخضوري: العمل على إطلاق مؤشر المحتوى المحلي في القطاع الصناعي

الدعوة إلى بناء سياسات اقتصادية أكثر جرأة لتعزيز المحتوى المحلي

مستقبل الصناعة العُمانية مرهون بتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة

وأوضح أن المصانع الوطنية رغم مواجهة تحديات متنوعة مثل محدودية مصادر التمويل وصعوبة اختراق بعض الأسواق الإقليمية والدولية، وتقلبات سلاسل الإمداد العالمية، وتكاليف الطاقة وإيجار الأراضي واللوجستيات، إلّا أن هذه التحديات تمثل فرصًا حقيقية للابتكار وتطوير الحلول المستدامة، كما تعمل الحكومة الرشيدة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- بوتيرة متسارعة على تذليل هذه العقبات من خلال حزم من الممكنات التشريعية والمالية؛ بما يسهم في تعزيز بيئة الأعمال الصناعية، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ورفع جاهزية الصناعة العُمانية للتأقلم مع المتغيرات العالمية المتسارعة، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة ٢٠٤٠.

ولفت رئيس جمعية الصناعيين العُمانية إلى أن الخطة الخمسية الحادية عشرة تمثل فرصة استراتيجية لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع الصناعي، مع التركيز على الصناعات التحويلية، الأغذية والمشروبات، الصناعات الدوائية، والطاقة المتجددة، لما توفره من إمكانات لتعظيم القيمة المضافة ورفع مستوى التوظيف، مبينًا: «من الأمور الجاذبة للاستثمار وجود صناعات رئيسية تشكل مدخلات للصناعات الأخرى، مثل صناعة الألمنيوم، والبتروكيماويات، والحديد، والبوليسليكون، ما يتيح فرصًا لإنشاء صناعات فرعية وتوسيع سلسلة القيمة المحلية، كما أن البيئة الاستثمارية المستقرة والحوافز المشجعة تمثل أرضية خصبة للدخول في شركات أسواق جديدة، ونقل المعرفة والتقنيات الحديثة، وتعزيز الميزة التنافسية للصناعة العُمانية إقليميًا ودوليًا».

تمكين الشباب

وبيّن الهنائي أن تمكين الشباب والمبتكرين لدخول سوق الصناعة يُعد أولوية استراتيجية للقطاع الخاص والجمعية، كما تعمل المؤسسات الصناعية على توفير برامج تدريبية وتوجيهية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع تسهيل الوصول إلى التمويل والخبرات الفنية، بما يعزز الابتكار والإبداع الصناعي، ويضمن استدامة صناعة وطنية منافسة، قادرة على ترك بصمة قوية في الاقتصاد الوطني، مضيفًا أن التحول الرقمي أصبح ركيزة أساسية لتطوير الصناعة الوطنية؛ إذ تستثمر المصانع العُمانية في أنظمة إدارة ذكية والأتمتة وتحليل البيانات لتعزيز الأداء والكفاءة، إلى جانب دعم البحث والتطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية، حيث تساهم هذه الخطوات في تعزيز القدرة على التأقلم مع المتغيرات العالمية، وتحقيق أثر إيجابي مستدام على الدخل القومي، وتعزيز الميزة التنافسية للمصانع على المستويين المحلي والدولي.

وأشار الهنائي إلى أن تعزيز المحتوى المحلي والقيمة المضافة يتطلب سياسات واضحة ومستدامة تشمل الحوافز الضريبية والتشجيعية، وتسهيل الوصول إلى التمويل، ودعم سلاسل الإمداد الوطنية، حيث يبرز دور جائزة الصناعة التي أطلقتها الجمعية في تحفيز المصانع على تبني أفضل الممارسات في مجالات المحتوى المحلي، الصحة والسلامة، التصدير وسلاسل الإمداد، التعمين وتنمية الكفاءات، والتقانة والابتكار، بما يعكس التزام القطاع الخاص بمعايير الأداء العالمية ويترك بصمة واضحة على الاقتصاد الوطني.

كما أكد الهنائي أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، داعيًا المستثمرين إلى اقتناص الفرص الواعدة ضمن الخطة الحادية عشرة، وتشجيع الشباب الصناعيين على الانخراط بفعالية والمساهمة بالابتكار والمثابرة، ليكونوا جزءًا من مسيرة التنمية الصناعية، لأن الهدف المشترك هو بناء صناعة عُمانية مستدامة، مبتكرة، ذات تنافسية عالية، قادرة على تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة، والمساهمة في تعزيز الدخل القومي ورفع مكانة عُمان على الخارطة الصناعية العالمية.

ركيزة اقتصادية

من جانبه، قال الدكتور خالد بن سعيد العامري رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العُمانية، إن القطاع الصناعي أثبت كفاءته كركيزة أساسية في هيكل الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن المؤشرات الاقتصادية الأخيرة تعكس نموًا ملموسًا في مساهمة الأنشطة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

وأضاف أن نجاح الصناعة العُمانية لا يقاس فقط بحجم الإنتاج، بل بقدرتها المتنامية على الوصول إلى الأسواق الدولية، وهو ما تترجمه أرقام الصادرات غير النفطية التي تشهد تصاعدًا مستمرًا، مشيرًا إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه القطاع هي التمويل؛ إذ يجب توفير أدوات تمويلية مبتكرة تدعم المشاريع الصناعية الناشئة والكبرى، مع أهمية سلاسل الإمداد بالعمل على تعزيز مرونة القطاع اللوجستي لمواجهة المتغيرات العالمية، ورفع كفاءة كلف التشغيل لضمان تفوق المنتج العُماني محليًا ودوليًا.

ويرى العامري أن الخطة الخمسية الحادية عشرة تمثل نقطة تحول في جذب الاستثمارات النوعية، خاصة في قطاعات الهيدروجين الأخضر، والصناعات الغذائية، والبتروكيماويات، مع أهمية تكامل الأدوار بين المناطق الحرة والمدن الصناعية «مدائن»؛ مما يخلق بيئة خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن الاستقرار والنمو، مبينًا أن مستقبل الصناعة العُمانية مرهون بتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة أن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ليسا مجرد أدوات تكميلية، بل هما المفتاح لرفع الإنتاجية وتقليل الهدر وتعزيز التنافسية الاقتصادية في سوق عالمي لا يعترف إلا بالكفاءة.

ودعا العامري إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر جرأة لتعزيز المحتوى المحلي، من خلال إعطاء الأولوية القصوى للمنتج الوطني في العقود الحكومية والشركات الكبرى، وربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل القيمة المضافة للمصانع الكبيرة، مؤكدا أن المرحلة القادمة هي مرحلة المبتكر الصناعي؛ إذ تعول الخطة الخمسية الحادية عشرة على تحويل التحديات إلى فرص، وأن سلطنة عُمان اليوم تمتلك البيئة التشريعية والحوافز التي تضمن النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى آفاق أرحب لجعل صنع في عُمان شعارًا عالميًا للجودة والابتكار، إلى جانب التعظيم والتدقيق على سياسات المحتوى المحلي والتوجه إلى صناعات التكنولوجيا وتعظيم الاستفادة من العلاقات الدولية مع الدولة التي تربط بسلطنة عُمان بعلاقات طيبة.

القيمة المحلية المضافة

وفي السياق، قال سلطان الخضوري رئيس مكتب القيمة المحلية المضافة، بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إن برامج القيمة المحلية المضافة على مستوى الدولة تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق مستهدفات الخطة الخمسية الحادية عشرة، باعتبارها أحد الأدوات الرئيسة لتعظيم الأثر الاقتصادي للإنفاق والاستثمار، موضحا أن الخطة ركزت على ثلاثة قطاعات محورية هي الصناعات التحويلية، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، وهي قطاعات ترتبط بطبيعتها بعناصر القيمة المحلية المضافة من حيث التوظيف وسلاسل التوريد ونقل المعرفة والابتكار، كما أن توجه الخطة نحو الاستدامة، والتحول إلى الاقتصاد منخفض الكربون والطاقة المتجددة، ينسجم بشكل مباشر مع تعزيز المحتوى المحلي في الشق البيئي، وهو ما يعكس التكامل بين هذه البرامج والخطة الخمسية.

ولفت الخضوري إلى أن برامج القيمة المحلية المضافة انتقلت خلال الفترة الماضية من مرحلة المبادرات العامة إلى بناء منظومة أكثر تنظيمًا وقياسًا، شملت إدماج متطلبات المحتوى المحلي في السياسات الصناعية والاقتصادية مثل الحصول على شهادة المنتج المحلي «صنع في عُمان»، وكذلك للمنافسة في المناقصات والمشتريات الحكومية والخاصة، وتطوير أدوات لقياس مساهمتها في القطاعات الاقتصادية، كما جرى إطلاق العديد من البرامج الوطنية على المستوى الحكومي والخاص لزيادة مساهمة المحتوى المحلي في القطاعات الاقتصادية ذات الأثر مثل الصناعة والطاقة والاستثمارات الحكومية.

وأوضح الخضوري أن برامج القيمة المحلية المضافة الحالية تتوافق جزئيًا مع توجهات الخطة الحادية عشرة، لكنها لا تحقق التواؤم الكامل بعد، مشيرًا إلى أن معظم البرامج المطبقة حاليًا على مستوى الجهات الحكومية والخاصة تتركز في ٤ عناصر رئيسية هي: القوى العاملة، والمنتجات، والخدمات، والاستثمار، لكنها لا تغطي بصورة كافية البعد البيئي الذي يشكل أحد المحاور الجوهرية في الخطة. وأضاف أن الخطة الحادية عشرة أولت اهتمامًا متقدمًا بقضايا الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات الكربونية والتحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون، معتبرًا أن برامج القيمة المحلية المضافة الحالية تميل إلى التركيز الاقتصادي المباشر دون دمج منهجي لأهداف الاستدامة البيئية.

وبيّن الخضوري أن العمل جارٍ حاليًا على توسيع إطار القيمة المحلية المضافة ليشمل البُعد البيئي إلى جانب البعد الاقتصادي، من خلال إدماج عناصر مثل توطين تقنيات الطاقة النظيفة والصناعات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر وربط الحوافز بالمستوى الفعلي للالتزام بخفض الكربون وكفاءة استخدام الموارد، كما يتم تطوير مؤشرات أكثر شمولية تعكس الأثر الاقتصادي والبيئي معًا، بما يضمن مواءمة برامج القيمة المحلية المضافة مع مستهدفات الخطة الحادية عشرة ورؤية «عُمان ٢٠٤٠» على المدى المتوسط والطويل.

الاستراتيجية الصناعية

وأضاف الخضوري أن المكتب يعتمد على خطة المحتوى المحلي في القطاع الصناعي المنبثقة من الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠، والتي تمتد لخمس سنوات، وتشمل ثلاثة برامج رئيسة: برنامج لتعزيز عناصر المحتوى المحلي في القطاع الصناعي، وبرنامج تمكين المنتج العُماني، وبرنامج لتطوير وتمكين المصنعين والموردين، وتضم نحو ٣٠ مبادرة تستهدف تعزيز ارتباط المصانع بالموردين المحليين ورفع القدرة على تطبيق معايير الاستفادة من الحوافز المقدمة، لافتًا إلى أن من أبرز المبادرات تتمثل في تحليل فجوات المحتوى المحلي داخل القطاعات الصناعية لتحديد المدخلات القابلة للتوطين اقتصاديًا؛ سواء كانت مواد خام أو مكونات صناعية أو خدمات مساندة، ومن ثم توجيه الطلب الصناعي نحو الموردين المحليين المؤهلين من خلال أدوات تنظيمية وتشغيلية مثل التشبيك الصناعي والقوائم الإلزامية للمنتجات وبرامج الأفضلية في المشاريع الكبرى، وتنفيذ هذه المبادرات سيتم وفق نهج مرحلي يركز على رفع جاهزية الموردين المحليين وربطهم بالطلب الصناعي بشكل مستدام.

وبالنسبة لقياس نجاح برامج القيمة المحلية المضافة، لفت الخضوري إلى أن المكتب يعتمد على بيانات المسح الصناعي السنوي، وهي الأداة الإحصائية الرئيسة لقياس مساهمة المحتوى المحلي في الإنتاج الصناعي من حيث التوظيف والمشتريات المحلية والإنفاق داخل الاقتصاد الوطني، وتُستخدم هذه البيانات لرصد الاتجاهات وتحديد مستويات مساهمة المحتوى المحلي، مضيفا أنه يجري العمل على إطلاق مؤشر المحتوى المحلي في القطاع الصناعي، الذي سينفذ على مرحلتين؛ الأولى لوضع خط أساس كمي، والثانية لمواءمة الأبعاد الاقتصادية والبيئية لتعكس توجهات الخطة نحو الاستدامة، وسيتيح المؤشر تقييم التقدم المحقق بشكل منهجي وشفاف ودعم اتخاذ القرار المبني على البيانات.

وقال الخضوري إن بعض المبادرات تركز على تطوير الموردين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل مبادرة شهادة المحتوى المحلي ومبادرة توطين الصناعة ومدخلاتها، ومبادرات التمويل لتعزيز حضور هذه المؤسسات في القطاع الصناعي، وقد أسهمت بالفعل في إتاحة الفرص الحقيقية للدخول كموردين في سلاسل التوريد، مبينا أن أبرز التحديات تتمثل في محدودية الجاهزية الفنية والإنتاجية، والحاجة لرفع مستوى الجودة والالتزام بالمعايير الصناعية، وأن المكتب يعمل حاليًا على برامج لتطوير القدرات والدعم الفني وربط التمكين بالأداء الفعلي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة مثل هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركة تنمية نفط عُمان.

تمكين الموردّين

وأكد الخضوري أن المكتب يعمل على تمكين المنتج المحلي في السوق الداخلي ودعم حضوره في الأسواق الخارجية، من خلال المشاركة في إعداد وتنفيذ استراتيجيات التصدير والبرامج التحفيزية، بما يضمن أن يكون تعزيز المحتوى المحلي متوافقًا مع متطلبات التنافسية من حيث الجودة والكلفة والقدرة على النفاذ للأسواق العالمية، كما أن المبادرات مثل منصة «صنع في عُمان»، وتمكين المنتج الوطني، والقائمة الإلزامية للمنتجات، ورفع وعي المستهلك المحلي بالمنتجات العُمانية تعمل على تعزيز تنافسية المنتجات محليًا تمهيدًا للتصدير.

وأوضح الخضوري أن التوقعات بنهاية الخطة الحادية عشرة تشير إلى انتقال الصناعة العُمانية من نمو كمي إلى نمو نوعي، مع زيادة القيمة المحلية المضافة، وتوسع قاعدة الموردين المحليين، وارتفاع جودة فرص العمل، متوقعًا أن تحقق الصناعات التحويلية المرتبطة بالموارد الطبيعية، والصناعات الغذائية، والصناعات المغذية للمشاريع الكبرى، أثرًا اقتصاديًا أكبر من حيث القيمة المضافة وفرص التشغيل؛ بما يُعزِّز مساهمة الصناعة في الاقتصاد الوطني ويتسق مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وبيّن الخضوري أن الرسالة الأساسية للقطاع الصناعي والمستثمرين هي أن القيمة المحلية المضافة لم تعد مجرد متطلب تنظيمي، بل أصبحت منهجًا تنمويًا طويل الأجل لتعزيز كفاءة القطاع الصناعي ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني، وأن المرحلة القادمة ستركز على تطبيقات دقيقة قائمة على القياس والأثر، من خلال بناء سلاسل توريد مستقرة، وتطوير الموردين المحليين، وربط الحوافز بالمستوى الفعلي للأداء، بهدف خلق بيئة صناعية أكثر تنافسية وقادرة على تحقيق قيمة مضافة حقيقية.

النعماني يستقبل السفير اللبناني الجديد

مسقط- العُمانية

استقبل معالي الفريق أول سلطان بن محمد النعماني وزير المكتب السُّلطاني سعادة مجدي غالب محمد، سفير الجمهورية اللبنانية المعين لدى سلطنة عُمان.
وفي مستهل المقابلة رحّب معاليه بالضيف متمنّيا له التوفيق في مهام عمله الجديدة، كما تم استعراض العلاقات الثنائية التي تجمع سلطنة عُمان والجمهورية اللبنانية، وبحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بما يحقق تطلعات قيادتي البلدين وشعبيهما الشقيقين.

ضمن زيارة قائد القيادة المركزية للبحرية الأمريكية

استعراض سبل تعزيز التعاون الثنائي بين سلطنة عُمان وأمريكا

مسقط- العُمانية

استقبل معالي الفريق أول سُلطان بن محمد النعماني وزير المكتب السلطاني، صباح أمس بمكتبه، الفريق بحري كورت أ. رينشو قائد القيادة المركزية للبحرية الأمريكية والوفد المرافق له، الذي يقوم حاليا بزيارة رسمية لسلطنة عُمان.
وبحث الجانبان سبل تعزيز التعاون الثنائي المُشترك بما يعزز أمن البلدين الصديقين، والتأكيد على عمق العلاقات التاريخية التي تربط سلطنة عُمان والولايات المتحدة الأمريكية. حضر المقابلة سعادة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية المعتمدة لدى سلطنة عمان.

من جهة ثانية، استقبل معالي الدكتور محمد بن ناصر الزعابي أمين عام وزارة الدفاع، أمس، الفريق بحري كورت أ. رينشو قائد القيادة المركزية للبحرية الأمريكية والوفد المرافق له. وقد رحب معالي الدكتور أمين عام وزارة الدفاع بالضيف الزائر، وتم خلال المقابلة تبادل وجهات النظر، إلى جانب بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
حضر المقابلة سعادة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية المعتمدة لدى سلطنة عُمان، وعدد من كبار الضباط بوزارة الدفاع.
كما استقبل اللواء الركن بحري سيف بن ناصر الرحبي قائد البحرية السلطانية العُمانية، أمس بمكتبه بمعسكر المرتفعة، الفريق بحري كورت أ. رينشو قائد القيادة المركزية للبحرية الأمريكية والوفد المرافق له.
وقد رحب اللواء الركن بحري قائد البحرية السلطانية العُمانية بقائد القيادة المركزية للبحرية الأمريكية، وتم خلال المقابلة تبادل وجهات النظر وبحث عدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك.

سلاحُ الجوّ السُّلطاني يستقبل دفعة جديدة من المواطنين

مسقط- العُمانية

استقبل سلاح الجو السُّلطاني العُماني وبالتنسيق مع وزارة العمل دفعة من الضباط المرشحين، وذلك في إطار الجهود الوطنية لتوظيف أبناء الوطن والالتحاق بميادين الشرف والواجب، بعد اجتيازهم مراحل القبول والتقييم والاختبارات المقررة والفحوصات الطبية والبدنية، حيث سيلتحق المستوفون الشروط ببرنامج التدريب العسكري الأساسي تمهيدًا لانضمامهم إلى صفوف منتسبي سلاح الجو السُّلطاني العُماني.
وقد سخَّر سلاح الجو السُّلطاني العُماني كافة خبراته وإمكاناته من القوى البشرية المتخصصة والمتطلبات الإدارية والصحية ووسائل النقل بما يوفر البيئة المناسبة لتحقيق سرعة تنفيذ إجراءات الالتحاق بالخدمة العسكرية، لرفد أسلحة قوات السُّلطان المسلحة والإدارات الأخرى بوزارة الدفاع بالكفاءات الوطنية المؤهّلة، وللإسهام في خدمة هذا الوطن الأبي وقائده المُفدّى -حفظهُ اللهُ ورعاهُ.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة روابي المزرع الخضراء والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1368116) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (الشخص الواحد) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.
وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة خط السفة المتكاملة والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1367976) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (الشخص الواحد) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.
وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة دروب التنمية للتجارة والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1634839) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (محدودة المسؤولية) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.
وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بصحار
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9103/1340)	الدائرة (التنفيذ)
الحق المطالب به (بإلزام المنفذ ضدها بأن تؤدي للبنك المستأنف الفائدة بواقع 12% سنويا من تاريخ رفع الدعوى وحتى تمام السداد وبإلغائه فيما قضى به من رفض التصريح للبنك المستأنف ببيع الأصول والمعدات المرهونة موضوع الدعوى والقضاء مجددا بالتصريح للمستأنف ببيعها في حالة عدم السداد وألزمتها بالمصاريف ومبلغ مائتي ريال عماني أتعابا للمحاماة عن هذه الدرجة من التقاضي وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك).	

أسماء الأطراف	الصفة
شركة محاجر الخليج ش.م.ع.ع	المنفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الأربعاء الموافق 2026/2/25م للمنقولات السابق توقيع الحجز عليها وهي كالآتي:

النوع	العدد
مصنع إنتاج بلاط الكوارتز	مبنى الإدارة - مبنى خط الإنتاج (مبنى المصنع - مكائن خط الإنتاج وملحقاتها - مخزن خط الإنتاج - مخزن الكسارات - مخزن قطع الغيار - مخزن خدمات التصنيع - مبنى المصنع القديم). (بدون المركبات الموجودة في تقرير الخبير)

1- الحارس القضائي - سعيد الكلباني 99059432
2- الخبير المنتدب - رضا ال صالح 24222404

ويقدر بسعر أساسي بمبلغ وقدره (2,992,435) مليونان وتسعمائة وإثنان وتسعون وأربعمائة وخمسة وثلاثون ريال عماني. فعلى راغبي الشراء الحضور للمزاد المقرر لبيع المنقول محل البيع في قسم التنفيذ بالمحكمة مع إحضار ما يثبت الملائة المالية على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً وإلا أعيدت المزايدة على ذمته بأي ثمن كان عملاً بنص المادة (383) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بصحم
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2025/9102/152)	الدائرة (تنفيذ مدني)
الحق المطالب به (حكمت المحكمة: بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي إلى المدعي (خمسة وعشرون ألف ريال عماني) وإلزام وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بتسليم بقية التعويضات المصروفة عن الأرض موضوع الدعوى للمدعي، وذلك كله على النحو المبين بالأسباب، وألزمت المدعى عليه بالمصاريف، ومائة ريال (100 ر.ع) ألعاباً للمحاماة).	

أسماء الأطراف	الصفة
خميس بن سعيد بن علي القرطوبي	طالب التنفيذ
سليمان بن حمدان بن سليمان البريكي	المنفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة التاسعة صباحا من يوم الإثنين الموافق 2026/2/23م للعقارات السابق توقيع الحجز عليها وهي كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة	السعر
سكني تجاري	صحم	1974	حفيت	600,00	9900 ر.ع
سكني تجاري	صحم	612	حفيت	400,00	7200 ر.ع
سكني	صحم	1323	حفيت	600,00	2800 ر.ع
سكني	صحم	1327	حفيت	600,00	2800 ر.ع

فعلى راغبي الشراء الحضور في المكان والزمان المشار إليه أعلاه لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بصور
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9103/640)	الدائرة (تنفيذ تجاري)
الحق المطالب به (بإلزام المنفذ ضده مبلغ (4135 ر.ع) أربعة آلاف ومائة وخمسة وثلاثون ريال عماني والمصاريف عن درجتي التقاضي شاملة أتعاب المحاماة (582 ر.ع) خمسة وإثنان وثمانون ريال عماني).	

أسماء الأطراف	الصفة
شركة وكالة الخليج ش.م.م	طالب التنفيذ

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (10) صباحا من يوم (الخميس) الموافق: 2026/2/19م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
سكني	صور	362	الساحل	318,00

ويقدر بسعر أساسي بمبلغ وقدره (85000 ر.ع) خمسة وثمانون ألف ريال عماني. فعلى راغبي الشراء الحضور في المكان والزمان المشار إليه أعلاه أو التواصل مع الخبير مدير مؤسسة النوخذة هاتف رقم 99223657 لمعاينة العقار وعلى أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/
سالم بن سعيد بن غابش الصالحي
سند ملكية أرضه السكنية رقم: 67
الكائنة في ولاية المصنعة
بالمربع: الشعيبة .ج م/1
والبالغ مساحتها: 600 متر مربع
فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦٨٠٣
في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات:
لواصق لتثبيت الشعر المستعار، حجارة تنعيم، مستحضرات جلخ. حجارة حلاقة مطهرة الأدوية القابضة، زين اللوز، صابون اللوز، كهرمان عطر، ملمع نشوي للغسيل والكي، نشأ الغسيل، أحمر صقل، صابون، صابون لتنصيع النسيج، نيلة للغسيل الصبغة الزرقاء، عطر باديان، مستحضرات تجميلية للاستحمام، صابون حلاقة، طلاء الشفاه..
باســـم: مملكة النيلوفر للتجارة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ر.ب: ٤١١ ص.ب: ٤١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٤/٢٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٥٤٢
في الفئة ٤٢ من أجل السلع / الخدمات:
إجراء التحاليل بغرض استغلال حقول البترول، فحص آبار البترول، التنقيب عن البترول، مسح حقول البترول.
باســـم: شركة صلالة هوريزون للطاقة (المنطقة الحرة بصلالة)
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ٨٧ ر.ب: ٢١٧، محافظة ظفار، ولاية صلالة، المنطقة الحرة بصلالة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١١/١٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٥١١٣
في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:
ملابس، ملابس جاهزة، أردية سروالية، ياقات ملابس، برانس ملابس، شالات، مباذل، سترات، قمصان، صدر القميص، قمصان قصيرة، الأكمام، بنطلونات أوشحة.
باســـم: مركز قمرين للمرأة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ٩٧٦ ر.ب: ١٣١، محافظة مسقط، ولاية بوشر، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٣/٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٨٨٨٦
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، خدمات المطاعم، خدمات مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة.
باســـم: رمز التداول
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ر.ب: ١١٤ ص.ب: ٤٢١، الخوض، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩٧٠٦
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
المساعدة في إدارة الأعمال (الدعاية والإعلان وإدارة وتوجيه الأعمال وتفعيل النشاط المكتبي (تجارة عامة)).
باســـم: مغسلة واشمن ش.ذ.م.م
الجنسيـــة: إماراتية
العنـــوان: ص.ب: ٢٣٤٤٧، مستودع رقم ٦، جبل علي الصناعية ١، دبي، الإمارات العربية المتحدة
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/٢٥
اسم الوكيل: الأولى للملكية الفكرية
العنـــوان: ص.ب: ١١١ ر.ب: ١٢٣، ولاية بوشر، محافظة مسقط، سلطنة عمان

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٧٨٢٧
في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:
صيانة وإصلاح السيارات (ورشة صيانة وإصلاح ودهان وسمكرة السيارات).
باســـم: توب جير موتورز
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ٢٠٣ ر.ب: ١١٧، السيب، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٥/٢٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٥١٨٢
في الفئة ٢٠ من أجل السلع / الخدمات:
هياكل أسرة من الخشب، مكاتب أثاث، توابيت، مساند كتب أثاث.
باســـم: المؤيد الراشدي للتجارة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: محافظة مسقط، ر.ب: ١١١، ص.ب: ١١٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/١/١١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٧١٠
في الفئة ٤٢ من أجل السلع / الخدمات:
الاستشارات المعمارية، تصميم الديكور الداخلي، الهندسة.
باســـم: مشاهير للاستشارات الهندسية
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ر.ب: ٦١٢ ص.ب: ٣٢٨، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٢٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢٣٠٥
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
هايبر ماركت.
باســـم: مشاريع بدر الزمان الحديثة للتجارة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: محافظة شمال الباطنة، ولاية صحار، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٠/١٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٥٨٠
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم (تقديم وجبات المطاعم بشكل عام والمشروبات)، التموين بالطعام والشراب، خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، خدمات المطاعم المؤقتة أو المتنقلة الكانتينات، خدمات الفنادق، خدمات مطاعم الخدمة الذاتية، خدمات مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة، خدمات الفنادق الصغيرة الموتيلات، خدمات مطاعم واشوكو..
باســـم: الفريق لحلول الأعمال
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ٦٩٠٠ ر.ب: ٩٠٠، محافظة مسقط، ولاية العامرات، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١١/٢٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٧٧٤
في الفئة ٣٠ من أجل السلع / الخدمات:
تصنيع الخبز حسب الطلب (مخبز).
باســـم: مريم وعلي للتجارة العالمية
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ١١١ ر.ب: ١٢١، محافظة مسقط، ولاية بوشر، الغبرة الشمالية، شارع السلطان قابوس، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١١/٣٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٠١٢٦
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي، خدمات المطاعم.
باســـم: طلال محمد للتجارة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ١١٢ ر.ب: ٣٩٨، محافظة مسقط، ولاية بوشر، الخوير الجنوبية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/١٠/٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٤٨٠
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
مستحضرات التجميل ومعدات الصالونات.
باســـم: سامح العياص للتجارة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: محافظة مسقط، ولاية بوشر، الخوير الجنوبية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٠/٢١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦٠٢٧
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
المطاعم.
باســـم: مشاريع محمد وسيف للتجارة
الجنسيـــة: عمانية
العنـــوان: ص.ب: ١١١١ ر.ب: ١٢٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٤/٦

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 منفعة الباحثين عن عمل والتقاعد المبكر في «معًا نتقدم» — د. محمد بن عوض المشيخي

2 نزع سلاح إيران — د. إسماعيل بن صالح الأغبري

3 الأوامر السامية — سيف بن سعود المحروقي

4 «معًا نتقدم».. ودور القطاع الخاص في عبور المرحلة المقبلة — د. يوسف بن حمد البلوشي

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

«معا نتقدم».. ملتقى الشفافية والصراحة

يعكس انعقاد ملتقى «معا نتقدم» بشكل سنوي حرص حكومتنا الرشيدة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- على فتح نافذة حوار مع أبناء الوطن، وهو حوار يتسم بالصراحة وتبصير الرأي العام بما يتحقق من إنجازات وما تواجهه الحكومة من تحديات.

ومن خلال هذه المنصة الحوارية، يختار المواطنون المحاور التي سيتم مناقشتها عبر التصويت الإلكتروني، وهي خطوة تؤكد الاهتمام الكبير بالملفات والقضايا التي تشغل أفراد المجتمع، كما أن هذه الفعالية تجمع بين كل الفئات من الرجال والنساء والمختصين والطلبة.

ولقد سلطت الجلسات النقاشية الضوء على القضايا الهامة، مثل دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وأثر تطبيق اللامركزية في المحافظات على تسريع وتيرة المشاريع التنموية، وطموحات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لتحسين مستوى المعيشة والأوضاع المالية، في تظاهرة حوارية إيجابية راقية سيترتب عليها بكل تأكيد اتخاذ إجراءات وفقاً لمخرجات هذا الملتقى.

إنَّ المباركة السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة- أعزه الله- بعقد الملتقى خارج مسقط لتستضيفه المحافظات تؤكد بلا أدنى شك الحرص السامي على مناقشة أوضاع هذه المحافظات والاستماع إلى أبنائها عن قرب وأخذ آرائهم ومُقترحاتهم بعين الاعتبار، الأمر الذي ستنعكس آثاره الإيجابية على تسريع وتيرة التطوير والتنمية.

الرُّؤيَة

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

ثقافة الضرائب في سلطنة عُمان

حيدر بن عبدالرضا اللواتي
haiderdawood@hotmail.com

حتى سنوات قليلة مضت، لم تكن ثقافة الضرائب مُستوعَبة لدى الكثير من أبناء عُمان، بالرغم من أنهم يدفعون مختلف أنواع تلك الضرائب والرسوم في المؤسسات الحكومية لإنجاز أعمالهم اليومية وللحصول على الخدمات الضرورية للعيش والاستمرارية في الحياة.

اليوم يُعد موضوع ثقافة الضرائب من المواضيع المُهمة في إطار التحولات الاقتصادية التي يعيشها الفرد العُماني؛ سواء على مستوى الحكومة أو المجتمع. وحتى وقت قريب، كانت سلطنة عُمان من الدول التي لم يكن في البال أن تفرض ضريبة دخل على الأفراد كما هو شائع في كثير من دول العالم؛ باعتبارها من المناطق الغنية في الخليج والمعفاة نسبيًا من الضرائب على الأفراد. ولكن خلال العقد الحالي بدأت الحكومة فرض ضرائب غير مباشرة على المواطنين والوافدين مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) بنسبة ٥٪ بجانب فرض الرسوم على الشركات التجارية وبنسبة ١٥٪ من الأرباح التي تحققها في أعمالها التجارية.

أما التغيير القادم فيكمُن في فرض ضريبة دخل شخصية بنسبة ٥٪ على الأفراد الذين يتجاوز دخلهم السنوي ٤٢٠٠٠ ريال عُماني (أي ما يعادل ١٠٩٠٠٠ دولار)؛ اعتبارًا من بداية عام ٢٠٢٨. وهذه الضريبة لن تشمل الغالبية العظمى من السكان؛ لأنها تستهدف شرائح الدخل الأعلى فقط. وبذلك تكون سلطنة عُمان أول دولة بين دول مجلس التعاون الخليجي تعلن عن فرض ضريبة دخل شخصية، الأمر الذي يعد تحولًا كبيرًا في السياسات المالية في المنطقة.

واستعرض جهاز الضّرائب خلال لقائه الإعلامي الأوّل مؤخرًا، بعض الإنجازات التي حقّقها الجهاز خلال العام الماضي ٢٠٢٥، خاصة ما يتعلق بأهمّ بمؤشّرات الإيرادات الضريبيّة. وقد أشار معالي ناصر بن خميس الجسمي رئيس جهاز الضّرائب إلى الكثير من التطورات التي شهدها الجهاز في هذا المجال، مؤكدًا في حديثة بأن الضَّرائب تعد ركيزةٌ أساسيّةٌ من ركائز الاستدامة الماليّة، ومهمة لتوفير الموارد اللازمة للحكومات في تمويل الخدمات العامّة ودعم مسيرة التّنمية الشّاملة ومواجهة المتغيّرات الاقتصاديّة العالميّة، بجانب حديثه عن الحصيلة التي وردت إلى خزينة البلاد من القيمة المضافة.

إن تقديرات الإيرادات الجارية لوحدات الجهاز الإداري للدّولة بالميزانيّة العامّة للدّولة للعام ٢٠٢٥ تقدّر بحوالي ١,٣٧٣ مليار ريال عُماني. وهو مبلغ معتبر يمكن من خلاله تعزيز النمو الاقتصادي للبلاد من خلال إقامة مشاريع اقتصادية وصناعية جديدة في البلاد، وتوفير مزيد من الاعمال للعُمانيين. والجهاز متابع لجميع الاقرارات الضريبية لزيادة هذا البند في السنوات المقبلة، ولكن يجب أن تفرض هذه الضرائب على المؤسسات والاشخاص النشطين في مؤسساتهم وأعمالهم التجارية، والذين يحققون الارباح والمنافع الايجابية، وليس على الذين يعانون من الديون والتعثرات التجارية. وقد كشف المسؤولون في الجهاز أن الإيرادات الضريبية لعام ٢٠٢٥ تمثلت في ٦٥٨ مليون ريال عُماني في إيرادات ضريبة الدخل، و٦٣١ مليون ريال عُماني لضريبة القيمة المضافة، و٨٤ مليون ريال عُماني للضريبة الانتقائية، وهذه المبالغ تُعد ثروة مالية جيدة في إطار الاهتمام الحكومي بتنويع مصادر الدخل، إلّا أنها يجب أن تفرض على المؤسسات المربحة وليس على الاشخاص العادين. فعلى سبيل المثال، ضريبة القيمة المضافة يدفعها المستهلك في نهاية المطاف، وليس صاحب المؤسسة التجارية، وبالتالي فإن ذلك يعمل على زيادة التضخم في الاسعار، خاصة على كاهل أصحاب الدخل المحدود. واليوم فان المستهلك يدفع قيمة المنتج بجانب القيمة المضافة، خاصةً بعد أن يتفق على سعر معين للمنتج، إلّا أنه يُفاجأ بأن صاحب المؤسسة يفرض عليه القيمة المضافة؛ لأنه لا يتحمل هذا المبلغ. والمفروض أن تكون هناك قيمة واحدة للمنتج. وهذا ما يجب إعادة النظر فيه بعين الاعتبار ومتابعته من قبل هيئة حماية المستهلك.

الأجهزة الحكومية مستمرة في توعية الأفراد والناس بثقافة الضرائب بهذا الشأن. وهذا يتحقق من خلال قيام الجهاز بتنظيم برامج وورش عمل وحملات إعلامية لتوعية الناس بقوانين الضرائب وكيفية الامتثال لها، تنظيم ندوات تعليمية في الجامعات بهذا الشأن. وهذا يؤكد بأن الوعي الضريبي ما زال ضعيفًا في المجتمع ويحتاج إلى مزيد من العمل لتنظيمه.

وبشكل عام.. فإن الوعي الضريبي لدى الأفراد والعاملين في السوق العُماني في تطور مستمر، لكنه ليس على مستوى عالٍ حتى الآن، لأن الضرائب على الدخل لم تكن جزءًا من الحياة الاقتصادية اليومية للعُمانيين لفترة طويلة، وهناك حاجة لمزيد من التعليم والتواصل بين الدولة والمواطنين لشرح هذا البند وتعزيز العمل بالتوعية والتثقيف؛ حيث إن التغيير الثقافي يحتاج إلى مزيد من الوقت، خاصة ونحن مقبلون في ظرف أقل من سنتين على إدخال ضريبة الدخل لأول مرة في البلاد؛ فأنظمة الضرائب حديثة في نظر الكثير وغير معتادة في الثقافة الاقتصادية المحلية.

معًا لمكافحة جرائم الإساءة للأطفال

ناصر بن سلطان العموري
nasser.alamoori@gmail.com

المؤتمر السنوي للادعاء العام الذي عقد خلال الأسبوع الماضي بعنوان «الشعور بعدالة الإجراءات»، شهد استعراض العديد من المؤشرات والإحصائيات للقضايا التي تعامل معها الادعاء العام خلال العام الفائت ٢٠٢٥، والملفت للنظر هو العدد الكبير لجرائم الاساءة الجنسية للأطفال؛ إذ بلغت ١٢٤٦ قضية تحرش جنسي، منها ١٠٦ قضايا اغتصاب، و١٢١٢ قضية عنف موثقة عبر مكاتب الادعاء العام.

هنا علينا ان ندُق ناقوس الخطر المجتمعي، فلا يجب أن نتجاهل هذا الرقم الكبير لجرائم الإساءة للأطفال أو أن نعتبره إحصائية رقمية عادية مثلها مثل أية إحصائية أخرى؛ حيث يجب أن نقف وقفة جادة لإيجاد الحلول الناجعة وإلّا سوف يدفع الوطن ضريبة ثقيلة خلال السنوات المقبلة؛ سواء كان من الناحية الصحية أو المجتمعية أو الاقتصادية.

التحرش ليس حادثة تمُر وتُروى وتوثق وتصبح ذكرى تختفي مع الزمن، وقد عرّف أخصائيو الطب النفسي تأثيرات التحرش على الأطفال، وقالوا إنه يُحدث تغيُّرًا بيولوجيًا في دماغ الطفل يجعل الدماغ في حالة تأهب دائم، وجراء ذلك يرتفع هرمون الكورتيزول؛ مما يؤدي إلى احتمالية التعرض للإصابة بأمراض عدة مثل السكر، والأزمات القلبية، والسمنة المفرطة، وفي حالات قد تصل الى الإصابة بالسرطان- عافانا الله وإياكم- وهنا لا يجب اعتبار الموضوع مجرد حالة نفسية لدى الأطفال قد تتأثر جراء التحرش؛ بل هي أكبر من ذلك بكثير.

الدول الغربية اهتمت بهذا الجانب بشكل كبير؛ بل ونفذت دراسات، منها على سبيل المثال لا الحصر، الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، والتي قدرت التكلفة لجرائم الإساءة ضد الأطفال بمبالغ فلكية كبيرة قد تصل الى المليارات من الدولارات.. ولمن يسأل لما هذه المبالغ الكبيرة؟ هذه المبالغ نتيجة أنه يتم احتساب السنوات الضائعة بسبب الأمراض المزمنة للمتأثرين، حتى ولو بعد سنين، ومنها وتراجع الإنتاجية التي قد تصل إلى ١٤٪، هذا غير احتساب الضغط الواقع على القطاع الصحي جراء الأمراض الناتجة عن الإساءة ضد الأطفال.

ومن هنا علينا أن نأخذ ملف جرائم الإساءة ضد الأطفال على محمل الجد، وإعطائه الأولوية القصوى كونه يمس جيل الغد باني عُمان من حيث إعطائه الاهتمام والدراسة والعلاج الناجع فكل ريال نوفره اليوم هو الاستثمار الحقيقي لخزينة الدولة مستقبلًا.

المسؤولية الأكبر هنا تقع على عاتق الأسرة وخصوصًا الوالدين، لحماية أبنائهما؛ إذ إنهما صمام أمان من حيث متابعتهما وتلقينهما القيم والأخلاق الإسلامية للأطفال، وتربيتهم على العادات والتقاليد الأصيلة وعدم اعطائهم الحرية الكاملة، فقد تبين أن أكثر جرائم الاعتداء على الأطفال كانت خارج البيوت؛ فالثقة العمياء للأبناء لا ينبغي أن تكون جسرًا يتسلل عبره المتحرشون.

كذلك لا يجب أن نغفل دور المسؤولية المجتمعية لأفراد المجتمع، وعلينا العمل بالمثل العُماني «سلِّم العين»؛ فالإرشاد والتوجيه والنصح مطلوب خارج المنزل؛ بل والزجر إذا استدعى الأمر دور الجميع وليس فقط مقتصرة على الوالدين.

الجهات المعنية، لا بُد أن تكون شريكًا أساسيًا وخط الدفاع الأول في عملية المواجهة، وأهمها الجهات الأمنية ومنها الادعاء العام بطبيعة الحال، عبر تغليظ العقوبات على الجُناة والتوعية المستمرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حول كيفية طرق الإساءة والاعتداء حتى يتم تجنبها والحذر منها. كما يجب أن لا نغفل عن دور التربية (لا سيما في المدارس) وما تمارسه من دور توعوي ورقابي في نفس الوقت لمكافحة هذه الظاهرة المقيتة، كما نحب أن نؤكد عبر هذا المقال أن تكون العمالة التي تعمل في تنظيف دورات المياه من النساء، خاصة لطلاب الحلقة الأولى والحال نفسه ينطبق على مدارس الطالبات.

ولمنابر المساجد دور لا يقل أهمية من خلال خُطب الجمعة التي يجب أن تكون مواتمة لقضايا المجتمع وما تمثله من تقوية للوازع الديني، وتحذير أولياء الأمور في إعطاء الأولوية القصوى للاهتمام بأبنائهم وأسرهم، ولا مانع كذلك من إشراك الأخصائيين النفسيين الاجتماعيين؛ كونهم الأقرب لعلاج حالات الإساءة قبل تطورها وتفاقمها.

والإعلام الرسمي، المقروء والمسموع والمرئي، إلى جانب مواقع التواصل الاجتماعي وما تضمه من مؤثرين وناشطين، يجب أن يكونوا في مقدمة الركب لدرء هذه الظاهرة.

وختامًا لا يجب اعتبار حماية الطفل خيارًا متاحًا؛ بل إنه واجب مستحق ومفروض على الجميع.

الصمت لم يعد خيارًا

د. عبدالله باحجاج

العنوان أعلاه هو نتيجة استقراء لما كشفه الادعاء العام عن حالات التَّحرش بالأطفال لعام ٢٠٢٥، وكل عُماني تابع المُؤتمر السنوي للادعاء العام، وما عرضه من إحصائيات وخلفيات، سيتوقف عند شفافيتها وصراحتها من قمة الادعاء العام. صحيحٌ أن الشفافية والصراحة كانتا صادمتين، لكنهما منبهتان للوعي المجتمعي العميق، وقد نقلتا الوعي إلى التساؤل عن طبيعة الأوضاع الاجتماعية في كل محيط أسري، وحمَّلته مسؤولية القضية ببُعديها الآني والمستقبلي، وتحمُّل الوعي المؤسسي بكل خلفياته التربوية والتعليمية والإعلامية لفهم الكثير من التحولات الفردية والمجتمعية. وبصراحة المختصر، فقد أجبرت النَّاس في داخلنا الوطني والخارجي على إعادة تقييم وتقويم أو إعادة النظر في أوضاع الأطفال؛ بدءًا من الأسرة والحي إلى المدرسة والإعلام... إلخ.

وكل أب أو ولي أمر لم يقع في تأثير الصدمةً، ولم يتخذ الخطوة التالية حتى الآن، فهو لم توقظه الغائية من الشفافية والصراحة، وبالتالي مسؤوليته ينبغي أن تكون أكبر، وكل ما نخشاه هنا أن تكون هذه الحالات غارقة في وَهْم الانكار أو الاستبعاد، والجزم أنَّ محيطها مُستثنى من وقع الصدمة، وقد تكون كذلك، لكن هذا لا يمنع من فتح الملف للوقاية والحماية وتثبُّت المسير، بعد انكشاف حالاتٍ من قبل الادعاء العام؛ بل إن الادعاء العام يُقدم لنا كبرى الموجبات وأهميتها في أن يُسارع كل ولي أمر أو أسرة أو مؤسسة، إلى استدراك المآلات وسد الأسباب المؤدية للاختلالات. ونقولها بصراحة: إذا لم توقظ صراحة وشفافية الادعاء العام الوعي المجتمعي، فماذا بعدها يمكن الرهان عليه سوى إشراك المحيط في العقوبة؟!

عدد القضايا الذي كشفه الادعاء العام، لم يعد الصمت حياله خيارًا، والردع القانوني وحده لا يكفي دون وعي مُجتمعي، وعندما يتكلم الادعاء العام بهذه الشفافية والصراحة، فهذا يعكس تأخُّر المجتمع، أو أن التأخير المجتمعي يتأصل بصمتٍ مُقلقٍ، ومن ثم لا بُد من وعيه بالحقائق عن طريق الصدمة. وهنا نقطة تحوُّل في التعامل مع الظاهرة ليس كونها محلية؛ بل عالمية عابرة للحدود، فلا بُد من إغلاق كل الأبواب والنوافذ لعبورها داخلنا، ولا بُد من استنهاض دور الأسرة والمدرسة والإعلام للقيام بأدوارهم عاجلًا، وأن أي سياسة وقائية أو إعلامية تجد مبرراتها الآن في هذه الانكشافات، وهذه الأخيرة تعني في حد ذاتها أنَّ الظاهرة لم تعد تستوجب المُعالجة الصامتة؛ بل والعلنية أيضًا. وتعني كذلك أنَّ هناك أدوارًا للمؤسسات كالأسر واللجان والدوائر الاجتماعية في كل محافظة ومجالس الآباء والأمهات والمدارس والإعلام والمساجد، ينبغي أن تُسارع في القيام بها من منظور الوقاية والحماية.

وهناك ٣ أنواع للتحرش بالأطفال؛ وهي: التحرش اللفظي، والتحرش الجسدي، والتحرش الإلكتروني/ الرقمي، ولكل نوع له عقوبته المشددة في بلادنا. وهناك عوامل بيئية مساعدة ينبغي العمل فورًا على القضاء عليها، ونقصد العوامل البيئية هنا الظروف المحيطة بنمو الأطفال والعالم الخارجي الذي يعيشون فيه، والذي يُمكن أن يُؤثر على نموهم الجسدي والعقلي والعاطفي والاجتماعي. ونرى أنَّ هذه الخطوة التالية والعاجلة التي ينبغي أن تفتح بُعيد انكشافات الادعاء العام مشكورًا.

ومن الأهمية هنا أن تبحث كل ولاية عن هذه العوامل في نطاق ترابها الوطني، ونقترح إنشاء لجنة مختصة في كل ولاية تتبع مؤسسة الوالي، وليس في كل محافظة، على أن تضم أعضاء مجلسي الشورى والبلدي عن كل ولاية، ومن مجالس أولياء الأمور وإدارة المدارس الخاصة والحكومية وأولياء الأمور، وتوكل لها مسألة العوامل البيئية التي هي خط الدفاع الأول لحماية الأطفال؛ فالبيئة المحيطة بالطفل هي أداة أساسية لبناء مستقبل الأطفال، ومن الجهوية الترابية لتموقعنا السكني الدائم، نرى أنَّ هذه البيئة فيها مجموعة من الاختلالات التي لها انعكاسات سلبية على تنشئة ونمو الأطفال.

الكثير من الأطفال يكونون خارج منازلهم لساعات متأخرة من الليل، والكثير من محال التبغ ومراكز التسلية (الألعاب الإلكترونية والبلياردو وغيرها) منتشرة داخل الأحياء وبالقرب من المدارس والمساجد، فعندما يخرج الطفل- مثلًا- من منزله لشراء حاجة له ولأسرته من المحال التجارية المُقابلة لمنزله، سيجد أمامه محل بيع التبغ بدعاية مثيرة مكتوبة على واجهة المحل، وقد تناولناها في مقالات سابقة. ولا غرابة عندما نكتشف أن بعض الأطفال يدخنون التبغ في المدارس، كما يخرج الآباء من منازلهم ولا يعودون إليها إلّا ليلًا، ولن نُبالغ إذا ما قلنا إنَّ هناك أطفالًا لديهم نقالات حسابات على منصات التواصل الاجتماعي، وبعض الأمهات قد تنازلن عن مهمة التربية والتنشئة لعاملات المنازل حتى لا يُتعبن أنفسهن، ويسافرن للخارج في العُطل لفترة زمنية طويلة، وأطفالهن مع العاملات في المنازل.. فماذا نتوقع من هكذا تحولات؟

ومهما شددنا العقوبات، وفعَّلنا المؤسسات؛ فالبيئة المحيطة بمثل هؤلاء الأطفال لا تُساعد على حمايتهم؛ بل العكس، فهي من العوامل الأساسية التي توقع الأطفال في فخاخ متعددة الضرر.

ولذلك.. نقترح أن تُقدم السلطات المختصة في بلادنا على فرض قيود على استخدام القُصَّر لوسائل التواصل الاجتماعي، واتخاذ تدابير واسعة النطاق تشمل التحقق من العمر وتنقية المحتوى وإزالته، وهناك دول كثيرة قد أقدمت على ذلك مثل أستراليا، وأخرى في طور الإنتاج التشريعي كتركيا. وقد أحسن الادعاء العام بتعرية هذه الحالات والقضية المسكوت عنها في الوقت المناسب. ونرى أن الخطوة التالية تقع على بقية المؤسسات الأخرى سالفة الذكر، ومن المُسلَّم به التفاعل المجتمعي، لكن حين تقابل الشفافية والصراحة بالصمت أو كأن شيئاً لم يكن، فهنا القلق.

هنا همسة مختصرة نوجهها لكل زوج وزوجة، أن الزوجة والزوج حين يقرران تأسيس مؤسسة الزوجية لا يعود المال ملكًا فرديًا، ولا القوت حقًّا خالصًا لكل منهما أو كلاهما؛ بل يتحولان إلى شراكة ملتزمة، فكيف إذا ما أنجبا ذريةً؟ وهنا نُذكِّر أنفسنا بهذا الحديث النبوي الشريف «كُلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته»، وهذا الحديث الجليل دعامة كبرى في القيام بالواجبات والحقوق، والإحسان في الأعمال والرعاية لما في اليد، كما إنه يُقرِّر مسؤولية كل فرد فيما وُكِّلَ إليه من نفوس وأموال ومصالح وأعمال. وتأسيس الحياة الزوجية يعني الانتقال من الحياة الفردانية إلى التشاركية، ومن المال الخاص إلى المال الأُسري، ومن الوقت الخاص إلى وقت يُوظَّف لصالح الأسرة.. إلخ، وكل من ليس لديه استعداد لهذه التحولات، فعليه بفردانيته، وألّا يضخ للمجتمع ضحاياه.

الرُّؤيَة
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

على هامش أعمال ملتقى «معًا نتقدم»

إعلان الفائزين بالنسخة الثانية من «جائزة الإجادة الرقمية في القطاع الحكومي»

مسقط- الرؤية

أعلنت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات الفائزين في النسخة الثانية من جائزة الإجادة الرقمية في القطاع الحكومي ٢٠٢٥، ضمن أعمال ملتقى «معًا نتقدم» في نسخته الرابعة الذي تنظمه الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتعزيز التواصل بين الحكومة والمجتمع، وذلك في الحفل الذي أقيم تحت رعاية معالي الدكتور سعيد بن محمد بن أحمد الصقري مستشار اقتصادي في مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية.

وشملت جائزة الإجادة الرقمية في القطاع الحكومي في نسختها الثانية ٥ مسارات رئيسية تضمنت ١٧ فئة، ففي مسار «المؤسسات»، فازت شرطة عمان السلطانية، وجهاز الاستثمار العماني، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات بجائزة أفضل مؤسسة محققة لأعلى أداء في التحول الرقمي، بينما فازت شرطة عمان السلطانية بجائزة أفضل مؤسسة متميزة في تجربة المستخدم الرقمية عن تطبيقها الرقمي، كما فازت هيئة تنظيم الاتصالات، ومحافظة ظفار، وهيئة تنظيم الخدمات العامة بجائزة أفضل مؤسسة محققة للالتزام الحكومي في مجال تقنية المعلومات، وفازت هيئة تنظيم الخدمات العامة بجائزة أفضل مؤسسة أحدثت نقلة نوعية في تقييم الإجادة الرقمية.

وفي مسار «المبادرات» حصد صندوق الحماية الاجتماعية جائزة أفضل مبادرة رقمية متكاملة في التحول الرقمي عن المنظومة الرقمية للحماية الاجتماعية، وفازت وزارة الصحة بجائزة أفضل مبادرة في الابتكار وتوظيف التقنيات المتقدمة عن مشروع الفحص المبكر لاعتلال الشبكية السكري باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما فازت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بجائزة أفضل مبادرة في المشاركة المجتمعية الرقمية.

أما في مسار «الخدمات» فقد فاز المجلس الأعلى للقضاء بجائزة أفضل خدمة حكومية رقمية مقدمة للأفراد عن خدمة الاتصال المرئي في نظام توثيق، وفازت شرطة عمان السلطانية بجائزة أفضل خدمة حكومية رقمية مقدمة لقطاع الأعمال عن منصة التراخيص الأمنية.

وفي مسار «الكفاءات»، فاز أحمد بن سليمان الحسيني رئيس فريق التحول الرقمي بهيئة البيئة بجائزة أفضل قائد لإدارة التحول الرقمي والتغيير بالمؤسسة، وفاز فريق التحول الرقمي بمحافظة ظفار بجائزة أفضل فريق للتحول الرقمي، فيما فازت أميمة بنت سالم القاسمي أخصائية حاسب آلي بدائرة تقنية المعلومات بمكتب محافظة شمال الشرقية بجائزة أفضل موظف واعد للتحول الرقمي، كما فاز بجائزة أفضل سفير للتحول الرقمي ضمن مبادرة سفراء المحافظات للتحول الرقمي مديحة بنت سعيد السليماني سفيرة التحول الرقمي بمحافظة مسقط، وموسى بن خليفة الهنائي سفير التحول الرقمي بمحافظة الداخلية، وضمة بنت محمد الحرسوسي سفيرة التحول الرقمي بمحافظة الوسطى، وأصايل بنت محمد الشكيلي سفيرة التحول الرقمي بمحافظة الظاهرة، وأسماء بنت علي الشحي سفيرة التحول الرقمي بمحافظة مسندم، وأسامة بن بشير بيت عبيدون سفير التحول الرقمي بمحافظة ظفار، وجنان بنت حمود العلوي سفيرة التحول الرقمي بمحافظة جنوب الشرقية، وسلطان بن سيف البوسعيدي سفير التحول الرقمي بمحافظة شمال الشرقية، وعبد الرحيم بن عبدالله البلوشي سفير التحول الرقمي بمحافظة جنوب الباطنة، وسيف بن حمود البادي سفير التحول الرقمي بمحافظة شمال الباطنة.

أما في مسار «المؤسسات المستقلة»، فقد حصد بنك الإسكان العماني على جائزة أفضل مؤسسة في مجال التطوير الرقمي، فيما فاز موسى بن مسعود الجديدي الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان العماني بجائزة أفضل قائد لإدارة التطوير الرقمي والتغيير بالمؤسسة، وذهبت جائزة أفضل مشروع لإدارة التغيير وتطوير القدرات الرقمية إلى الشركة العمانية عن الغاز الطبيعي المسال وذلك عن مشروع أتمتة العمليات باستخدام الروبوتات، كما قامت لجنة التحكيم بحجب جائزة أفضل خدمة لتحسين تجربة الموظف الرقمية لعدم وجود مشاركة تستوفي المعايير المطلوبة للفوز بالجائزة.

وشهد الحفل تقديم جائزة تقديرية لجهود الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تعزيز نهج المشاركة الرقمية المجتمعية، ومساندتها الفاعلة والمتواصلة لهذه الجائزة؛ إيمانًا بدورها في دعم جهود تسريع وتيرة التحول الرقمي الحكومي، وترسيخ ثقافة الابتكار والتطوير المؤسسي.

وفي كلمته الترحيبية خلال الحفل، قال سعادة الدكتور علي بن عامر الشيذاني وكيل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للاتصالات وتقنية المعلومات: «تمثل جوائز الإجادة الرقمية في القطاع الحكومي تقديرًا للجهود المتميزة التي أسهمتْ في تقديم حلول رقمية مبتكرة، وكان لها أثر ملموس في تطوير نماذج وبيئة العمل الحكومي»، مؤكدًا أهمية تمكين وتحفيز المؤسسات الحكومية لتبني أعلى المعايير وتطبيق أفضل الممارسات الرقمية، بما يُسهم في تحقيق أولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وبناء جهاز حكومي مرن ومبتكر يصنع المستقبل.

وذكر سعادته في كلمته أنه تم استحداث مسارٍ جديد في النسخة الثانية من الجائزة يضم المؤسسات المستقلة وذلك لإتاحة الفرصة للمؤسسات غير المستهدفة ضمن البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي بالمشاركة في الجائزة لتوسيع دائرة الأثر وتعزيز الشمولية، مشيرًا إلى أن الجائزة شهدت مشاركة واسعة من مختلف المؤسسات الحكومية، حيث بلغ إجمالي عدد المشاركات في مختلف فئات الجائزة ١٩٤ مشاركة بنسبة نمو وصلت ٧٥ بالمائة مقارنة بعدد المشاركات في فئات النسخة الأولى من العام ٢٠٢٤، كما ارتفعت نسبة عدد المؤسسات الحكومية المشاركة إلى ٥١ مؤسسة، بمعدل ٢٨ بالمائة عن العام ٢٠٢٤؛ بما يعكسُ الثقة في الجائزة كمنصةٍ وطنيةٍ تكافئ التميُّز وتحتفِي بجهود المؤسسات والمبادرات، وإبداعات المُجيدين من الكفاءات وسفراء المحافظات للتحول الرقمي، كما تُعمِّقُ مبدأ المشاركة المجتمعية الرقمية بحسٍّ من المسؤولية الوطنية.

وأكد سعادته أنَّ التحول الرقمي في مسيرة النهوض الوطني المتجدد لم يعد اليوم مجرد خيار مرحلي أو حل تقني، بل مسار وطني مُستدام، يستلزم تكامليَّة الجهود، والاستثمار في الكفاءات، وتعزيز الشراكات، لبناء قطاع حكومي أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة لتطلعات المستقبل.

وضمت لجنة تحكيم جائزة الإجادة الرقمية في القطاع الحكومي كَوكبة مُتميزة من الخبراء والمختصين من القطاعين الحكومي والخاص، مِمَّن تم اختيارهم بعناية فائقة وفق خبراتهم المتراكمة، وسِجلهم المهني، ومشاركاتهم النوعية في لجان تحكيم عددٍ من الجوائز المحلية والدولية ذات الصلة بالتحول الرقمي، وباشرت اللجنة أعمالها وفق إطار حوكمة واضح، يضمن أعلى مستويات النزاهة والشفافية والموضوعية، وتكافؤ الفرص بين جميع المشاركين.

يستمر حتى 8 مارس المقبل

بنك مسقط يفتح باب التسجيل أمام الفرق الأهلية الرياضية للاستفادة من «الملاعب الخضراء»

مسقط- الرؤية

أعلن بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- فتح باب التسجيل لبرنامج «الملاعب الخضراء» لعام ٢٠٢٦م للاستفادة من مجالات الدعم التي يقدمها والتي تشمل تعشيب الملاعب بالعشب الطبيعي أو الصناعي، وتركيب أنظمة الإنارة أو أجهزة تحلية المياه، علمًا بأن باب التسجيل مفتوح أمام الفرق الرياضية الأهلية في مختلف محافظات السلطنة وذلك لغاية ٨ مارس ٢٠٢٦م وسيتم تقديم الدعم لعشرين فريقًا رياضيًا، وذلك دعمًا لمسيرة ١٥ عامًا من النجاحات والإنجازات في دعم الفرق الرياضية الأهلية. ويمكن للفرق الأهلية الرياضية الراغبة في المشاركة التسجيل في البرنامج من خلال المنصة الإلكترونية المصممة خصيصًا لبرنامج «الملاعب الخضراء» وتعبئة استمارة الطلب عبر (https://bm.click/GSR).

هذا ويمكن لإدارات الفرق الراغبة في المشاركة التواصل مع الفريق المشرف على البرنامج مباشرة لأي استفسارات وذلك عبر البريد الإلكتروني (GreenSports@bankmuscat.com)، أو الاتصال على الأرقام الآتية: ٢٤٨٠١٢٠٠/ ٢٤٨٠١٦٢٥.

تشكل الفرق الرياضية الأهلية أحد القطاعات الهامة التي تستقطب شريحة كبيرة من الشباب من مختلف الفئات العمرية، وتمثل ملاعبها مساحات ملائمة لإقامة مختلف الأنشطة الرياضية والفعاليات الاجتماعية المتنوعة إلى جانب المساهمة في نشر المسطحات الخضراء في كافة أنحاء السلطنة. وجاء تطوير برنامج «الملاعب الخضراء» بهدف تعزيز دور هذه الفرق في الاهتمام بالشباب العماني وتوفير البنية الأساسية المناسبة لتنمية مواهبهم وإمكانياتهم الرياضية والثقافية والاجتماعية.

«أبراج لخدمات الطاقة» تستعرض قدراتها التشغيلية المتكاملة ضمن «مؤتمر الكويت للنفط والغاز»

مسقط- الرؤية

اختتمت أبراج لخدمات الطاقة- المزود الرائد لخدمات النفط والطاقة في سلطنة عُمان- مشاركتها بصفتها راعيا رسميا في معرض ومؤتمر الكويت للنفط والغاز (KOGS) ٢٠٢٦، والذي أُقيم خلال الفترة من ٣ إلى ٥ فبراير ٢٠٢٦ بمدينة الكويت، في محطة جديدة تعكس توسّع حضورها الإقليمي والتزامها الراسخ بالتميّز التشغيلي وتبادل المعرفة في قطاع الطاقة.

وشاركت أبراج قدراتها التشغيلية المتكاملة وكفاءاتها الفنية ضمن جناحها في المعرض، إلى جانب مشاركتها المعرفية في النقاشات المتخصصة مع قادة القطاع. وضمن البرنامج الفني للمؤتمر، قدّم الفريق الفني بالشركة ورقة عمل حول أثر ممارسات القيادة على مشاركة الموظفين في مؤسسات الحفر، متضمنةً رؤى عملية مدعومة بالبيانات تسهم في تعزيز الأداء التشغيلي وتعزيز ثقافة العمل في قطاع النفط والطاقة.

وقال المهندس سيف الحمحمي، الرئيس التنفيذي لأبراج لخدمات الطاقة: "تعكس مشاركتنا في معرض ومؤتمر الكويت للنفط والغاز ٢٠٢٦ الزخم المتواصل لنمو أبراج خارج سلطنة عُمان، سواء على صعيد التميّز التشغيلي أو الإسهام في إثراء المعرفة المتخصصة في القطاع، ويجسّد توسّعنا في دولة الكويت ثقة شركائنا بقدرات أبراج، فيما تؤكد مشاركتنا في النقاشات الفنية التزامنا ببناء الكفاءات، وتعزيز الأداء، وتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأمد عبر قطاع النفط والطاقة في المنطقة."

وتزامنت مشاركة أبراج في معرض ومؤتمر الكويت للنفط والغاز ٢٠٢٦ مع تحقيق محطات رئيسية في السوق الكويتي، بما يؤكد تنامي دور الشركة في دعم عمليات الحفر على المستوى الإقليمي. وشملت هذه المحطات حصول أبراج على تشغيل ثلاث منصات حفر لصالح عمليات حقل الوفرة المشترك بين الكويت والسعودية، إلى جانب توقيع عقد ترقية لمنصة الحفر الثالثة والتي من المخطط أن تبدأ عملياتها بنهاية الربع الأول من العام الحالي، بما يعزّز مكانة أبراج كشريك موثوق في تنفيذ عمليات حفر متقدمة وعالية الأداء في دولة الكويت.

وعلى مدى عقدين من التميّز التشغيلي، تواصل أبراج ترسيخ تميّزها التشغيلي عبر محفظتها الإقليمية، مع تعزيز حضورها التنافسي في السوق المحلي بالسلطنة، بما يشمل نحو ٢٥٪ حصة سوقية في الحفر، و٢٤٪ في خدمات التدعيم الإسمنتي، و٣٣٪ في التصديع الهيدروليكي، بما يعكس التزامها التشغيلي، وموثوقية خدماتها، وقدرتها على تقديم حلول متكاملة عالية الكفاءة.

ويشكّل التميّز التشغيلي أحد الركائز الأساسية لأداء أبراج، مدعومًا بثقافة راسخة في الصحة والسلامة المهنية. حيث حققت الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤ أكثر من ٣٠ مليون ساعة عمل دون إصابات مضيعة للوقت، بما يعكس التزامها بأعلى معايير السلامة، إلى جانب تقديم خدمات موثوقة وفعّالة.

بالتعاون مع مبادرة «لهن عُمان»

بنك نزوى يطلق أولى جلسات حوارات «توازن» بكلية مجان الجامعية

مسقط- الرؤية

أطلق بنك نزوى وبالتعاون مع مبادرة «لهن عُمان» أولى جلسات حوارات «توازن» بكلية مجان الجامعية، إذ تعنى الحوارات بمفاهيم الرفاهية والصحة النفسية وغيرها والتي تهدف إلى تعزيز التوازن والرفاهية الشاملة لدى المرأة والشباب العُمانيين.

وقدّمت سعادة زهراء اللواتية، نائبة رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة للرقابة على الهيئات والاستثمارات والشركات، جلسة قيّمة بعنوان «الثراء الصامت: النزاهة»، حضرها عدد كبير وشهدت تفاعلا لافتًا من الطلبة وشباب المجتمع.

وشهدت الجلسة حوارًا مُلهمًا تناول مفاهيم التوازن والغاية والقيادة، بما يعكس النهج الشامل الذي يتبناه برنامج «توازن» في تعزيز الرفاهية بأبعادها العقلية والعاطفية والمهنية.

ومن خلال رعايته لبرنامج «توازن»، يواصل بنك نزوى ترجمة القيم الإسلامية إلى ممارسات عملية، وتمكين الشباب العُماني والنساء من النمو بثقة ووضوح، والمساهمة في بناء مجتمعات مرنة ومزدهرة تتماشى مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

عُمان تشارك في «مؤتمر العُلا لاقتصادات الأسواق الناشئة»

العُلا- العُمانية

شاركت سلطنة عُمان في أعمال النسخة الثانية من مؤتمر العُلا لاقتصادات الأسواق الناشئة الذي بدأت أعماله، الأحد، بمدينة العُلا في المملكة العربية السعودية ويستمر يومين. ترأس وفد سلطنة عُمان في المؤتمر معالي سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية وبمشاركة معالي أحمد بن جعفر المسلمي محافظ البنك المركزي العُماني، وممثلين من وزارة المالية والبنك المركزي العُماني.

ويركز المؤتمر على مناقشة السياسات الاقتصادية في ظل التحولات التي يشهدها النظامان التجاري والمالي العالميان، حيث تناولت جلساته موضوعات إعادة ضبط التجارة العالمية، وتوجهات السياسة النقدية في ظل التحولات الهيكلية، إلى جانب دور السياسات المالية في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

كما يناقش المؤتمر دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة، وسبل تعزيز مرونتها الاقتصادية من خلال تكامل السياسات الكلية والإصلاحات الهيكلية.

وتأتي مشاركة سلطنة عُمان في إطار حرصها على تعزيز حضورها في المحافل الاقتصادية الدولية وتبادل الخبرات مع الشركاء الإقليميين والدوليين بما يسهم في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي. ويشارك في المؤتمر عدد من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية وصناع السياسات والخبراء من الاقتصادات الناشئة والمؤسسات الدولية.

سفيرنا في تونس: اعتماد الريال العُماني في المصارف التونسية يعزز الشراكات الاقتصادية بين البلدين

مسقط- الرؤية

قال سعادة الدكتور هلال بن عبدالله السناني، سفير سلطنة عُمان لدى الجمهورية التونسية، إن اعتماد الريال العُماني ضمن العملات المتداولة في المصارف التونسية يُعد خطوة عملية في مسار تعزيز التعاون المالي والمؤسسي بين البلدين، حيث سيُسهم ذلك في تسهيل المعاملات الرسمية بين البلدين وخدمة مصالح الشعبين الشقيقين.

وأوضح سعادته أن هذا الإجراء يندرج ضمن إطار التعاون القائم بين المؤسستين النقديتين في البلدين، خاصة بعد توقيع مذكرة التفاهم بين البنك المركزي العُماني والبنك المركزي التونسي في مسقط بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠٢٥م، والتي تهدف إلى تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات ودعم التعاون المؤسسي، مؤكدًا أن هذا التوجه يخدم المواطنين من كلا البلدين، بما في ذلك الجالية التونسية المقيمة في سلطنة عُمان، والتي يبلغ عددها ما يقارب ١١ ألف شخص، إلى جانب المواطنين العُمانيين خلال زياراتهم إلى تونس لأغراض سياحية أو استثمارية.

د. هلال بن عبدالله السناني

وأشار سعادته إلى أن التعاون الاقتصادي بين البلدين يشهد ديناميكية متواصلة، وقد تعزّزت هذه الديناميكية خلال الفترة الأخيرة من خلال الزيارة الرسمية لمعالي قيس بن محمد اليوسف، وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار السابق، إلى الجمهورية التونسية وعقد الملتقى الاقتصادي العُماني-التونسي خلال الفترة من ٤ إلى ٥ ديسمبر ٢٠٢٥، حيث تخللت الزيارة سلسلة لقاءات رسمية مع نظرائه التونسيين لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري وتطوير الشراكات بين مؤسسات البلدين.

وبيّن سعادته أن اللقاء الذي جمع بنك صحار الدولي العُماني والبنك التونسي واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية UTICA يوم ٢٩ يناير ٢٠٢٦ في العاصمة تونس خُصص لبحث فرص التعاون والشراكات بين المؤسسات في عدد من القطاعات ذات الاهتمام المشترك، مؤكدا أن سفارة سلطنة عُمان في تونس تضطلع بدور تنسيقي في تسهيل التواصل وتنظيم اللقاءات بين المؤسسات المعنية، دعمًا لمسار التعاون الثنائي وتعزيزًا للشراكات المؤسسية.

وأكد سعادة السفير أن هذه الجهود تتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تولي أهمية لبناء شراكات مستدامة وتنويع مجالات التعاون، مشيرًا إلى أن العمل متواصل ومن المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة خطوات إضافية لتعزيز التعاون بين سلطنة عُمان والجمهورية التونسية في مختلف المجالات.

لقاءات ثنائية لبناء شراكات استراتيجية وتعزيز التعاون الاقتصادي

«منتدى الأعمال العُماني الإيطالي» يناقش فرص الاستثمار في السكك الحديدية والصناعات التحويلية

مسقط- الرؤية

ناقش منتدى الأعمال العُماني الإيطالي، الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة عمان، أمس الأحد، تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين سلطنة عُمان والجمهورية الإيطالية، مع التركيز على عدد من القطاعات الحيوية، أهمها البنية الأساسية وهندسة السكك الحديدية، وحلول الطاقة والطاقة الاحتياطية، والمشاريع والإنشاءات المدنية الكبرى، وعربات السكك الحديدية والأنظمة المتكاملة، وكهرباء السكك الحديدية وتوزيع الطاقة، وتصنيع الهياكل والمكونات الفولاذية، وتمويل واستثمار التنمية. حضر المنتدى المهندس حسين بن حسن عبدالحسين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، وسعادة بييرلويجي ديليا سفير الجمهورية الإيطالية لدى سلطنة عُمان، إلى جانب عدد من أصحاب وصاحبات الأعمال والمستثمرين من البلدين الصديقين، وذلك في المقر الرئيسي للغرفة بمسقط.

وشهد المُنتدى تقديم عرض مرئي حول «استثمر في عُمان»، جرى خلاله استعراض الممكنات والخدمات الموحدة التي تستهدف جذب الاستثمارات الاستراتيجية عبر نافذة واحدة تجمع أكثر من ٢٢ جهة حكومية وخاصة، وبإسناد فريق وطني متخصص في التفاوض ومديري علاقات مستثمرين لدعم رحلة المستثمر، كما جرى إبراز المقومات التنافسية لسلطنة عمان، وفي مقدمتها الموقع الاستراتيجي الذي يتيح الوصول إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي التي تضم نحو ٥٩ مليون مستهلك، إضافة إلى الربط مع أسواق آسيا وأفريقيا التي يصل حجمها إلى ٢,٦ مليار مستهلك، والاتصال المباشر بممرات التجارة بين الشرق والغرب.

وسلط المنتدى الضوء على الأسس الاقتصادية المستقرة، التي تتمتع بها سلطنة عُمان مع تصنيفات ائتمانية إيجابية من وكالات عالمية، وعملة تُعد من بين الأقوى عالميًا، إضافة إلى مساهمة الصادرات غير النفطية بما يُقارب ثلث إجمالي الصادرات.

وقدمت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عرضا مرئيا حول الرؤية الطموحة للنقل واللوجستيات وفرص الشراكة الاستثمارية الدولية، إذ تسعى سلطنة عُمان لتكون ضمن أفضل ٢٥ دولة عالميا في هذا القطاع، عبر حزمة متكاملة من المشاريع والبنى الأساسية الحديثة، والتشريعات الداعمة، وبرامج الشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين الدوليين، حيث ترتكز هذه الرؤية الطموحة من شبكة نقل متكاملة وآمنة، وحوكمة مؤسسية فعالة، وتحول رقمي مبتكر، إضافة إلى الاستدامة البيئية والحياد الكربوني.

وسلط العرض الضوء على عدد من المشاريع النوعية، من بينها أول محطة تزويد بالهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان، ومشروعات النقل الكهربائي مثل الحافلات الكهربائية ومبادرات التوصيل بالدراجات الكهربائية، إلى جانب استخدام الوقود الحيوي في عمليات القاطرات البحرية بميناء صحار، ومشاريع تزويد السفن بالطاقة الكهربائية من الشاطئ لتقليل الانبعاثات. وفي جانب الابتكار التقني تم استعراض المبادرات الذكية في قطاع النقل، مثل النظام الوطني لمجتمع الموانئ، وأنظمة مراقبة المركبات، ومذكرات التفاهم لتشغيل طائرات الإقلاع والهبوط العمودي وإطلاق طائرة درون مجمعة محليا لدعم الخدمات اللوجستية في المناطق البعيدة.

وقدمت وزارة الطاقة والمعادن عرضا مرئيا تم خلاله التعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة في القطاع، مع التطرق إلى ما تم طرحه من فرص استثمارية في قطاع التعدين والمعادن لعام ٢٠٢٥، مستندة إلى التنوع الجيولوجي الكبير الذي تتمتع به سلطنة عمان، وكذلك مزايا الاستثمار في مناطق امتياز التعدين.

وعلى هامش المنتدى، عُقدت لقاءات ثنائية بين أصحاب وصاحبات الأعمال من البلدين الصديقين، ناقشت آفاق التعاون والشراكة، واستعرضت الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من القطاعات ذات الاهتمام المشترك، وبحثت سبل بناء شراكات استراتيجية وتبادل الخبرات، بما يسهم في تعميق الشراكات الاقتصادية وتعزيز التعاون بين الجانبين.

وأكد المهندس حسين بن حسن عبدالحسين أن المنتدى يعكس عمق العلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان والجمهورية الإيطالية الصديقة، ويجسد الحرص المشترك على الارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري نحو آفاق أوسع وأكثر استدامة، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

وقال إن حجم التبادل التجاري بين سلطنة عُمان والجمهورية الإيطالية بلغ حوالي ٤٤٠ مليون يورو في عام ٢٠٢٥، بما في ذلك صادرات عُمانية إلى إيطاليا بقيمة تقارب ٨٠ مليون يورو، وواردات من إيطاليا بقيمة تقارب ٣٦٠ مليون يورو، مما يعكس متانة العلاقات التجارية الثنائية وآفاقها الواعدة للنمو المستقبلي.

من جانبه، قال سعادة بييرلويجي ديليا سفير الجمهورية الإيطالية لدى سلطنة عُمان، إن هذا المنتدى يعد محطة مهمة في مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين، وفرصة عملية لتعميق الشراكات القائمة واستكشاف آفاق جديدة للتعاون في القطاعات ذات الأولوية للطرفين، حيث إن الشركات الإيطالية ترى في سلطنة عُمان بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، بفضل ما تتمتع به من رؤية اقتصادية واضحة وبنية تشريعية حديثة، إضافة إلى موقع جغرافي استراتيجي يؤهلها لتكون مركزا لوجستيا وصناعيا محوريا في المنطقة. وأكد أن الحضور الواسع للشركات الإيطالية يعكس رغبتها الحقيقية في بناء شراكات طويلة الأمد، مشيرا إلى أن وفد الشركات الإيطالية المشاركة يضم نخبة من المؤسسات المتخصصة في قطاعات مختلفة وجميعها حريصة على البحث عن فرص تعاون مباشر مع نظيراتها العُمانية.

«صُحار الدولي» يتيح الاكتتاب في «صندوق بوابة عُمان» عبر تطبيق الهاتف

مسقط- الرؤية

أعلن صُحار الدولي تعيينه كأحد وكلاء التحصيل الرئيسيين لفترة الاكتتاب الأولي الإلكتروني لصندوق بوابة عُمان، بما يتيح للمستثمرين المؤهلين فرصة الاكتتاب بطريقة آمنة وسلسة عبر تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية الخاص بالبنك.

ويُعد صندوق بوابة عُمان، قيد التأسيس حالياً، صندوق استثمار مفتوح متخصص في الاستثمار في الأسهم، تأسس وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية العُماني، ويخضع لإشراف هيئة الخدمات المالية. ويهدفُ الصندوق إلى توجيه رأس المال نحو الشركات المدرجة في بورصة مسقط (MSX)، مع تبنّي استراتيجية استثمارية طويلة الأجل تركّز على الشركات ذات إمكانات النمو الواعدة والأسس المالية القوية. ومن المتوقع، بعد اكتمال تأسيسه، إدراج الصندوق في بورصة مسقط، بما يُسهم في تعميق السوق وتوفير فرص استثمارية منظمة في الأسهم العُمانية من خلال أداة استثمارية تُدار باحترافية عالية.

وقال عبد الواحد بن محمد المرشدي، الرئيس التنفيذي لصُحار الدولي: «إن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يرتكز على التوظيف الصحيح لرأس المال بعيد المدى، وتعزيز ثقة المستثمرين في قنوات استثمارية موثوقة تُدار وفق أعلى معايير الحوكمة. ومع التطور المتسارع لأسواق رأس المال في سلطنة عُمان، يبرز الدور المحوري للمؤسسات المالية في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع قاعدة المشاركة الاستثمارية، ودعم عمق ومرونة المنظومة المالية. ويعكس تعيين صُحار الدولي كوكيل تحصيل لصندوق بوابة عُمان التزامنا بتمكين الوصول المنظم والمسؤول إلى فرص أسواق رأس المال، بما ينسجم مع الأطر المؤسسية وأهداف التنمية الوطنية في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠.»

وكجزء من هذا الدور، يتيح صُحار الدولي للمستثمرين المؤهلين إتمام عمليات الاكتتاب بسهولة عبر تطبيقه المصرفي، في خطوة تعزز تركيز البنك على تقديم حلول رقمية آمنة، وميسّرة، ومتاحة على نطاق واسع. وتوفر المنصة تجربة اكتتاب متكاملة خلال فترة الاكتتاب الأولي للصندوق، بما يعكس النهج الشامل للبنك في دمج خدمات أسواق رأس المال ضمن قنواته الرقمية الموثوقة، مع الالتزام الكامل بالمتطلبات التنظيمية ومعايير الامتثال المعتمدة.

لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الفلبين

اليوم.. مسقط تستضيف «منتدى عُمان - سيبو» الاستثماري

مسقط- الرؤية

تستضيف سلطنة عُمان، اليوم الإثنين، منتدى «عُمان- سيبو» الاستثماري، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين سلطنة عُمان وجمهورية الفلبين الصديقة.

ويُعد منتدى عُمان - سيبو الاستثماري منصة اقتصادية مشتركة تهدف إلى توسيع آفاق التعاون الثنائي، حيث أُقيمت نسخته الأولى في يوليو ٢٠٢٥ بمدينة سيبو الفلبينية، بتنظيم مشترك من وزارة الخارجية وغرفة تجارة وصناعة عُمان وبالتعاون مع الجهات المختصة في مدينة سيبو، ونجح في فتح آفاق جديدة للشراكات بين البلدين.

وركّز المنتدى في نسخته الأولى على استكشاف الفرص الاستثمارية في عدد من القطاعات الواعدة، من بينها السياحة، والطاقة المتجددة، والتقنية، والأمن الغذائي، إلى جانب تنظيم زيارات ميدانية لمناطق اقتصادية فلبينية هدفت إلى تبادل الخبرات وتعزيز الاستثمارات المتبادلة.

ويأتي انعقاد المنتدى في مسقط ليؤكد الحرص المشترك على تعزيز الروابط الثقافية والتجارية والسياحية والاستثمارية بين سلطنة عُمان وجمهورية الفلبين، وتمكين الشراكة الاقتصادية من خلال توفير بيئة جاذبة لتبادل الأفكار وبناء شراكات فاعلة بين مختلف القطاعات في البلدين الصديقين.

دعمًا لتمكين الشباب وبناء الكفاءات الوطنية

«العُمانية لنقل الكهرباء» تشارك في «ملتقى التدريب المهني» بجامعة صحار

صحار- الرؤية

شاركت الشركة العُمانية لنقل الكهرباء كأحد رعاة ملتقى التدريب ٢٠٢٦، الذي نظمته جامعة صُحار في الفترة من ٢ وحتى ٤ فبراير ٢٠٢٦م، بهدف التعريف بالشركة ودورها في منظومة الكهرباء، والفرص التدريبية والبرامج التطويرية التي تقدمها للطلبة في مؤسسات التعليم العالي، واستعراض أبرز مبادراتها في مجالات التدريب العملي، والتأهيل المهني، وبناء القدرات، إلى جانب تسليط الضوء على دورها في دعم منظومة التعليم والتعلّم التطبيقي، وربط المخرجات الأكاديمية باحتياجات قطاع الطاقة وسوق العمل.

وحرصت الشركة خلال مشاركاتها في مثل هذه الملتقيات على تعزيز التواصل المباشر مع الطلبة والمؤسسات التعليمية، واستكشاف مجالات التعاون المشترك، بما يُسهم في توفير بيئةٍ محفّزة للتعلّم واكتساب الخبرات العملية، ويدعم جاهزية الشباب للانخراط في المسارات المهنية المستقبلية، خاصةً في التخصصات الهندسية والتقنية المرتبطة بقطاع الكهرباء والطاقة.

وتأتي هذه المشاركة ضمن جهود الشركة لتعزيز القيمة المحلية المُضافة، من خلال دعم التوظيف والتدريب المحلي، وتمكين المواهب الوطنية، وتوفير فرص عملية تُسهم في تنمية المهارات وبناء الخبرات، إلى جانب تشجيع الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية، بما ينعكسُ إيجابًا على الاقتصاد الوطني ويعزّز استدامة الموارد البشرية في قطاع الطاقة.

وقال المهندس أحمد بن محمد الفارسي المدير الإقليمي لدائرة النقل بمحافظة الباطنة والبريمي ومسندم لدى الشركة العُمانية لنقل الكهرباء، إن الشركة تعمل باستمرار على تطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز جاهزيتها للإسهام في بناء مستقبل منظومة الكهرباء المُستدام، وتوسيع نطاق الشراكات والتعاون مع الجامعات والكليات، وتنفيذ مبادرات مجتمعية تُسهم في رفع الوعي وتبادل الخبرات، وبناء مسارات واضحة للتعلّم والتطوير الوظيفي.

احتفالًا بيوم الصناعة العمانية

ENVIRONMENT SOCIAL GOVERNANCE
ESG

تمضي صحار ألمنيوم بخطى واثقة نحو الريادة الصناعية المستدامة، بتطبيق أفضل المعايير والحلول البيئية، لتعزيز دورها في صناعة تنمو بمسؤولية وكفاءة.

الجائزة العالمية للالتزام بالجودة لعام ٢٠١٠

كأسي جلالة السلطان، لأفضل ٥ مصانع لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

جائزة مصنّع العام ٢٠١٢، ضمن جوائز التميز في التصنيع الآسيوية

جائزة الإجادة الصناعية ٢٠٢١

صحار ألمنيوم
إنتاج الألمنيوم بمسؤولية

SOHAR-ALUMINIUM.COM | @SOHARALUMINIUM